

التخطيط والتنظيم السياسي

إعداد: شيراز محمد خضر

تعريب: فريق دار الأكاديمية للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

2022

www.academy.house

التخطيط والتنظيم السياسي

الوحدة الأولى

الخبرة السياسية : أولاً. كيف تكون ناشط

يُطلق على الذين يدرسون العلوم السياسية علماء السياسة، و في الوقت الحاضر يجب علينا أن ننظر للسياسة كعلم. و مع ذلك، أولاً : يجب علينا أن ننظر إلى ما يدرسه هؤلاء العلماء، و هو الخبرة الفعلية للخوض في السياسة.

و يُمكن مقارنة هذه الخبرة في بعض الأحيان بالمسرح. و من المؤكد أن ينتمى رجال السياسة، و الفنانين إلى قبائل متصلة. كما أن ترجع الكثير من الهندسة المعمارية في الحياة العامة إلى المنتدى الروماني الكلاسيكي خاصة في واشنطن. أما في لندن تم إعادة بناء مجلس البرلمان في منتصف القرن التاسع عشر، و تم وصفه بشكل ملائم بأنه (أساسًا للبنية

الكلاسيكية مع التفاصيل القوطية الجديدة). أما الهندسة المعمارية الخاصة بالكرملين، و الزخرفة الشيوعية تعكس سُحق، و هوس العظمة للطغيان.

أما الهندسة المعمارية الفرنسية هي إمبراطورية في عظمتها. كما أن يعيش رئيس الوزراء البريطاني في منزل أقل، أو أكثر من العادي في شارع أقل، أو أكثر من العادي و ذلك يكشف شيئًا من اللامبالاة في الحياة البريطانية العامة.

و هناك مسارح وطنية خاصة بالسياسة، ولكن معظم الدراما السياسية حتى في عصر التليفزيون تحدث في المكاتب المحلية، و الإقليمية، و في القاعات المتربة، و نواصي الشوارع ذات جوٍ عاصف، و هناك يُمكن للناخبين المخاطبة. كما أن السياسة لديها إمدادات، و يتطلب ذلك وكلاء، و أماكن للعمل، و اتصالات مع دور الطباعة، و مع مجموعة من المؤيدين، و المال، و عامة يكون هناك شرط لكل تلك الأشياء، و هو إنشاء حزب سياسي. يميل كل من الأغنياء، و المشاهير أحيانًا إلى أن يبدأ الحزب من الصفر، و لكن ذلك هو الخيار الصعب. أما الطريق النموذجي الذى تم الأخذ به عن طريق الطموح السياسي هو من المحيط الخارجي إلى المركز، و كل خطوة على الطريق تشبع لعبة السلم، والثعبان.

يحتاج السياسي لبداية، حيث يكوَن نفس النوع من المعرفة للاهتمام بالمواطن، و يكون أكثر من ذلك.

ما هي السياسة الأمريكية التي يُمكن أن تتحرك خطوة دون المعرفة الوثيقة بالدستور، و وثيقة الحقوق، و قرارات المحكمة العليا ؟. معرفة التاريخ أمر لا غنى عنه، و توفير مجموعة من الذكريات، و المراجع، و الاستعارات التي بدونها يكون الحديث السياسي غير مفهوم. من حرب الاستقلال، و الحروب الأهلية إلى قمة الأغاني، و الشعارات من الماضي الأمريكي، يجب أن يكون السياسي قادرًا على التقاط الإشارات، و كثير من الإشارات تكون محلية بدرجة كبيرة حيث تُشكل ثقافة الذين يسعون للتمثيل. كما أن يجب على السياسي معرفة العمل في مجلس الشيوخ، و الكونجرس بالتفصيل، و لم يُذكر الطريقة التي تتصل بهم الدول. والكثير من ذلك يكون ذو مستوى منخفض، و ممل إلى حدٍ ما، و ذات مواد وصفية، و لكن دون ذلك من الصعب على الفهم السياسي أن يرتقى فوق مستوى القيل، و القال.

تختلف تقاليد السياسة اختلافًا كبيرًا. في البداية عن طريق السياسات المتناقضة مع الاستبداد، قد اقترحنا بالفعل بأن هناك فجوة هائلة للإعاقة الوسائل المِمكنة لتنسيق المجتمع. هناك فكرة عن ما هو الإنسان ؟، و ما نتج عنه من رجال، و خاصة النساء ؟. و ستكون هذه الفكرة في كثير من البلدان التي تبعد عن ما تم اعتقاده وفقًا للقارئ العادي لهذا الكتاب.

و ثمة تقليد (صُدر) من جيل للآخر، و ربما إعادة وصفه على نحو (الثقافة السياسية) و يجب أن يكون الهدف المركزي هو التفاهم في أي نظام سياسي. و يتكون هذا التقليد من العديد من الفروع، و ما يقوله الناس عن الدولة قد يعطى شعورا قليلاً جدًا عن الواقع السياسي. و قد اعتاد السكان طويلاً أن يتم استغلالهم من قبل محصلي الضرائب. على سبيل المثال : يكون لديهم اتجاه نحو التعداد، و الأشكال الحكومية، و خطابات القادة التي تكون مختلفة تمامًا عن التي كانت موجودة في الديمقراطية الليبرالية الأوروبية. و في بعض التقاليد، يتفاءل الناس بما يُمكن تغييره، و في حالات يكون ذلك بصورة ساخرة، و قدرية. و اللغة ذاتها يكون فيها معتقدات، و عواطف تسير إلى أسفل عبر الأجيال لكشف البنية المفاهيمية التي تؤثر على إمكانية السياسة. كل اللغات لديها تماثيل على سبيل المثال : (للعدالة)، و لكن هناك العديد من الاختلافات حول الموضوع الرئيسي مثل : فكرة الإنصاف التي لا يُمكن أن تكون مستوردة من لغات أخرى. حتى اللغات الأوروبية التي تشبه الإنجليزية لا تسفر عن ترجمة حقيقية للعنوان الفرعي بأن العدل هو الإنصاف من نظرية العدل لجون راولز. كما ان الرمز الصيني للحرية يشمل الأنانية بدلاً من الشجاعة، و الاستقلالية، بالإضافة إلى الأوربيين الذين يؤمنون بهذا المصطلح.

تقوم معظم المعرفة السياسية بتعميم الخبرة. و لا يُمكن للسياسي تقديم المساعدة، و لكن يتعلم الكثير من الماضي، خاصة من نماذج الأبطال، والأشرار. أوصى Machiavelli بالاهتمام الكبير بالأعمال العظيمة في روما القديمة، و لكن لم يكن التاريخ الحديث لديه أقل ذرة للخصوبة في الأمثلة المقترحة، وبالتأكيد هناك أكثر من ذلك للكشف عن تقاليدنا السياسية. و على سبيل المثال : يجب على السياسي البريطاني أن يعرف شيئًا عن الميثاق الأعظم (Magna Carta)، و الحزب البريطاني المعارض للملكية (Roundhead)، و الفرسان، و حزب الأحرار (Whig)، و حزب المحافظين (Tory)، و فواتير الإصلاح في القرن التاسع عشر، و الأساليب السياسية المتناقضة من قبل رؤساء الوزراء مثل : Melbourne،Peel، Disraeli، Gladstone،Churchill، Attlee، Wilson and ، مع عدم الاهتمام بأحداث القرن العشرين، و معظم ذلك سيكون أسطورة، و ما هو العمل البطولي بأن سيكون البعض بائس على حساب الآخر ؟. قد يعتبر العمل السياسي في تشكيل حكومة رمزي ماكدونالد الوطنية في عام 1931 خيانة للحزب، و سيتعامل المحافظون مع الحدث بطريقة مختلفة تمامًا ، و بالتأكيد سيكون ذلك أقل أهمية.

ويتم تدريب السياسيين العالم الواقعي من خلال نقاش لا نهاية له حول معالم الماضي، و احتمالات الحاضر، ويفعلون ذلك من خلال لغة خاصة بهم، و بالتالي لم تعد (التهدئة) نوعًا من أنواع الاستجابة في السياسة لسخط شخص ما، و لكن تشير إلى خلاف حول السياسة الخارجية في الثلاثينات. و في ظل عدة عقود بعد الحرب العالمية الثانية، تشير التهدئة إلى وصمة عار، وجُبن. ثم جاء التعديل، حيث الهجوم على سمعة تشرشل الناقد الكبير لسياسة التهدئة بحجة أن وقوف بريطانيا لوحدها ضد هتلر في عام 1940 كان مجرد تسليم لسياسة التهدئة إلى الإمبراطورات الصاعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، و الاتحاد السوفييتي. و من النادر جدًا أن تستمر الأحداث لفترة طويلة، و تكمن المفارقة في أن الماضي يكون إلى حد ما مبهمًا بالنسبة للمستقبل.

أما الطموح السياسي في دولة مثل فرنسا، يتعلق الماضي بدرجة كبيرة بما كان سائدًا في البلاد الأنجلو سكسونية. و تم تقسيم الثورة الفرنسية بشكل كبير إلى أسس دينية، و علمانية. كما أن ترك الاحتلال النازي ذكريات التي تحدد التحالفات السياسية لنهاية القرن. و بالمثل أصبحت السياسة الايرلندية مخيفة من خلال الذكريات.

و بصفة عامة كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر حظًا، على الرغم من مرارة الحروب الأهلية الموروثة.

و لأن السياسة مناقشة، تتطلب المهارة السياسية حس فكاهي. و يتذكر رجال السياسة عباراتهم. و يتذكر Winston Churchill كلاً من الخطابات التي تُنطق مثل (زئير الأسد) أثناء الحرب العالمية الثانية، و سلسلة النكات التي كان بعضها خبيث مثل وصف Winston Churchill لكليمنت أتلى باسم (خروف في ثياب أغنام). و جاء نجاح Lincoln السياسي من حكمته، ولكن من الصعب أن نتخيل مهارته السياسية من دون القدرة الرائعة في الخطابة. و بالطبع ينتمى هؤلاء الرجال إلى زمن زائل، بينما يحضر المواطنون المتذوقون للخطابات السياسية الطويلة، و المعقدة. بمجرد ما استغرق Gladstone أربع ساعات لتقديم ميزانيته لمجلس العموم على ما يقال أنها محصنة بالبيض النيئ، و النبيذ الإسباني. و قد دُمرت تلك الثقافة من قبل التأثيرات المبتذلة من الإذاعة، والتليفزيون التي توفر تشتيت للعقل بشكل كبير. و يجب أن تكون السياسة ملائمة في الأماكن الأصغر مساحة (لدغة الصوت). و تنتمى لدغة الصوت إلى عالم مبسط للشعار، والراية، ولكن هذا لا يقلل من الحاجة إلى كاتب العبرة السياسية.

في الديمقراطيات الحديثة، يكون السياسي هو المتحدث باسم بعض الآراء القائمة على نطاق واسع. و ما الذى يأمل إليه هو أو هي ليكونوا من أصحاب المكاتب. و وظيفة التحدث الرسمي، والمكتب هما أقطاب توصيل من خلالها يتجه الرجال، و النساء إلى مصطلح (يجب أت تعيش السياسة)، و يكشف الجميع الكثير حول السياسة.

وظيفة المتحدث الرسمي هي تمثيل، و يجب أن تقوم الحكومة بإجراءاتها من خلال مُمثليها بدلاً من المواطنين أنفسهم لأن القوانين التشريعية تكون في كثير من الأحيان عبارة عن مئات من الصفحات الطويلة المعقدة بحيث لا يمكن إتقانها بدون مهارات غير عادية، و بدون اهتمام. و لكن تبدأ وظيفة الممثل السياسي منذ وقت طويل حيث ظهور السياسات. وذلك يعد مهارة للحصول على المنصب الذى يخاطب الكثير من الناس لأنه يمكنه التوفيق بين الرغبات المتعارضة. و يمكن للنقد السطحي للسياسيين رؤية الغموض، و عدم التحديد، بالتأكيد هما من الأمور الضرورية في كثير من الأحيان، و لكن يفشل النقد السطحي بصورة عامة في تقدير الحيلة للحصول على جوهر القضية الذى يمكنه توحيد وجهات النظر المختلفة. أما السياسي الماهر يشبه الساحر في قدرته على ظهور كائن في ذهن جمهور واحد، مع الحفاظ عليه مرئيًا للآخرين، وأحيانًا في نفس القاعة.

وأحيانًا وصم العقلانيون أصحاب النوايا الطيبة هذه الصفة بالنسبة لرجال السياسة بأنها لا شيء سوى التماس لدعم الازدواجية. و قد اتخذها الصحفيون في فك رموز خطاباتهم، والكشف عن الرسالة المفترضة وراء كلمات الخطاب. و هناك مفهوم أفضل، حيث يتسم هذا الأسلوب باللباقة التي تسمح للناس ذو الأحكام المختلفة جدًا، و الأولويات بأن يعيشوا معًا في مجتمع واحد : و لكن فشل ذلك كما هو موضح في المثال: أزمة رجال السياسة الكنديين في تخطيط كندا التي من شأنها أن تستوعب الفرنكوفونية، و الرأي الناطق باللغة الإنجليزية ثم يصبح المجتمع على وشك الانحلال. كما أن إتقان رجال السياسة الأمريكيين الخلاف حول العبودية طالما استطاعوا ذلك، لأنهم يشتبهون في أن البديل الحقيقي هو الحرب الأهلية، و كانوا على حق.

رغمًا عن وظيفة الممثل، فإن السياسي مقيدًا بكثير من المسؤوليات في مكتبه. حيث تم تحويل الوحشية المبدئية للسلطة بشكل كبير إلى رقة السلطة، و من المهم أن نميز بين هاتين الظاهرتين. و قد أُعجب كثيرًا من الخارج بسلطة هؤلاء الذين يشغلون مناصب مهمة في الدولة من قبل السلطة، في حين أن هناك جاذبية كنوع من الميلودراما، و في الغالب يكون مبالغًا فيها. ويكون مكتب رئيس الوزراء، أو الرئيس مقتصرًا على الدستور، و يرى المثاليون سريعًا أن قدرتهم على تحسين العالم تتطلب

جداول من التنازلات التي من المفضل عدم القيام بها. كما لاحظ هاري ترومان بأن أكبر قوة لدى الرئيس هي قوة إقناع الناس بأن يفعلوا ما يجب القيام به دون الحاجة إلى إقناع. و قوة المنصب هي مجرد مهارة من خلالها يُمكن للحاكم أن يستخدم سلطته لاتخاذ القرارات الصحيحة. و على خلاف ذلك، عندما يتحدث الناس عن السلطة يصفونها بأنها مجرد متعة قد يحصل عليها صاحب المنصب من خلال ممارسته الشخصية البحتة للإرادة، و هي في الأساس شيء بسيط. و الأبسط من ذلك المتعة في تركيز الانتباه بشكل مستمر في الأماكن العامة، و القدرة على الرضا، و لكن أيضًا القدرة على الإحباط. و الشعب يكون طموح من خلال رجال السياسة الذين يؤثرون في المجتمع، و مما لاشك في أن يكون هناك استغلال للشغب في أغراض غير مشروعة. و من المعروف أن الرئيس الكندي استخدم منصبه كرئيس في دفع أعداد كبيرة من النساء في ممارسة الجنس معه، بالرغم أنه كان وسيمًا، و غنيًا، و لا يحتاج إلى هيبة الرئاسة للقيام بذلك. و قد يكون ذلك نوعًا من الزقة السياسية التي تحدث عنها الكاتب المجرى Arthur Koestler الذى وصف بعض هؤلاء النساء بأنهم (يردن أن يذكرهن التاريخ).

و هذه السلطة ليست شيئًا يمتلكه صاحب السلطة، و لكن هناك علاقة معنوية بين صاحب السلطة، و الأفراد بأن السلطة يجب ممارستها. و يعد ذلك شكلاً من أشكال الفساد، و يتضمن الفساد الطرفين.

و الحقيقة أن الإقناع يكمن في جوهر علم السياسة الذى له مضمون محوري واحد : حيث يعتمد السياسي على السياسة لعدة أسباب التي تختلف بشكل قاطع عن الأسباب التي من خلالها يدافع عنها في العلن. و قد تتداخل مجموعتين من الأسباب، أو لا، و لكن في كلتا الحالتين فمن الضروري أن نستنتج بأن السياسة أعمال تجارية ساخرة. و يمكن السبب في ما نسميه أبعاد العمل السياسي. و يتعلق أحد هذه الأبعاد بالتطبيق العملي أثناء النقاش. و هل من المتوقع أن يكون لها آثار مرغوبة ؟. و ما هي تكاليفها، و العواقب المحتملة على المدى الطويل ؟.

يجب على الحكومة أن تضمن المعاش لجميع للمسنين. على سبيل المثال : سوف يتم بالتأكيد على تخفيف العناء، و لكن أيضًا سوف يكون هناك عواقب اقتصادية لأن سوف تتضاءل الحوافز الخاصة بالتوفير، و الادخار، و التي تؤثر على الاقتصاد. و يكون الاختبار الحقيقي على المدى الطويل.

كما لاحظ الصحفي Walter Bagehot في القرن التاسع عشر بأن الفرد لا يمكنه الحكم على النتائج المترتبة على أي إصلاح حتى يتم إصدارها وفقًا للجيل الذى ترك المجال.

و البعد الثاني : ما هو نتيجة تحقيق هذا النوع الخاص من السياسة ؟. و سوف تصبح بدون أخطاء لكى تستخدم سابقًا في الدفاع عن سياسات أخرى من نفس النوع. إذا فشلت، قد يكون هناك مطالب بإتباع سياسة أبعد من ذلك، بدلاً من التخلي عنها. و عندما يكون التوجيه مركزي من بعض الأنشطة الاقتصادية ينتج حالات شاذة. على سبيل المثال : الطلب النموذجي هو أن مزيدا من التوجيه المركزي ينبغي الاعتماد عليه للتعامل مع الحالات الشاذة. و هناك بُعدًا آخر : ما الأثر الذى تخلقه هذه السياسة على المدى الطويل و القصير للآفاق المروج لها ؟. و المروج هنا هو كلاً من الفرد، وتشريع الحزب السياسي. و على سبيل المثال : في دول الرفاهية، توافرت في بريطانيا بعد عام 1945 فوائد للناخبين، و كانت منتشرة على نطاق واسع. و بالتالي قد تكون آثارها على المدى القصير من أجل زيادة الدعم لحزب العمال الذى قام بتنفيذها.

و في ظل الأحداث، ذلك لم يحدث حيث خسر حزب العمال الانتخابات 1951. و على محمل الجد، يُعتقد بأن مقاييس دول الرفاهية في تلك الفترة (أرستقراطية) الطبقة العاملة ، و هي منفصلة عن حزب العمال. كما يقول رجال السياسة في بعض الأحيان (لا شيء يفشل مثل النجاح).

و هناك شكل نموذجي للسخرية يدور حول بعض المفاهيم مثل (المصلحة العامة)، أو (الصالح العام)، و من السهل التشكيك في هذه المصطلحات، وذلك يشير إلى أن كل عمل من أعمال الحكومة ستكون له عواقب جيدة، أو سيئة لمجموعات مختلفة من الناس. وهناك اعتقاد خاطئ حول معنى المصلحة العامة حيث يمكن أن تُحكم من حيث الفوائد، و التكاليف الفردية. و تكون الأفكار من هذا القبيل حجة سياسية للمصطلحات الرسمية التي لديها معنى محدد يمكن أن يظهر فقط من خلال النقاش العام ذاته. و هذه الأفكار هي عبارة عن الشروط الرسمية الأزمة لأية دعوة سياسية. سيكون هناك عبء على السياسي أن يقول (أريد أن أفعل ذلك لأنه أمر جيد بالنسبة لي). و لا تقدم هذه الجهة أي سبب حول لماذا يجب على كل فرد آخر أن يفعل ذلك؟.

و لا شك أن هناك شعور غامض حيث أي شيء يتعلق بدعوة الرجل السياسي هو أفضل شيء بالنسبة له في ظل هذه الظروف، و لكن هذا لا يعنى على الإطلاق أنه منافق من أجل شيء آخر، بل منفعة شخصية. و هناك الكثير من الإجراءات لخدمة المصالح الذاتية في السياسة. فمن المعقول أن نعتقد بأن رجال السياسة عادة ما يكونوا أكثرًا حماسًا و ليس أقل مننا. قد لا يكون هناك الكثير، و لكن بالطبع هناك شيء ما.

و لا شيء من ذلك لإنكار دونية الكثير من السياسات. فسياسة المكر هي الأساس. على سبيل المثال : لكى نعرف كيف يكون الحُكم عندما يكون عدد الأصوات متساوي في اللجنة، سيلغى الاقتراح. و يخبرنا الرجل السياسي الماكر بوضع إطار حول الاقتراح الغير مستقر سواء في الشروط الإيجابية، أو السلبية. لأن إذا كانت هناك معارضة سياسية، سيقوم السياسي بوضع إطار وفقًا للشروط الإيجابية، أي يرتبط بالتصويت، و بعد ذلك سيلغى الاقتراح، و يحصل السياسي على ما يريد.

و في عام 1994، كانت الانتخابات الأوروبية في بريطانيا، وحصل مرشح واحد على الآلاف من الأصوات من الناخبين البسطاء حيث وصف نفسه بأنه (حرفي) وليس (ليبرالي) أي أنه المرشح الديمقراطي. و أن يكون له اسم يبدأ بالحروف الأولى من الأبجدية يعطى المرشح أفضلية طفيفة، و لكنها قابلة للقياس من خلال ضعف بعض المواطنين الذين يملئون ببساطة ورقة الاقتراع من أعلى إلى أسفل. و لا احد يسمى (كنيدي) يفشل في التقاط أصوات إضافية في العديد من الولايات الأمريكية. وينشأ جنوح رئيسي لرجال السياسة من خلال رذائل الإنسان المنتشرة بشكل كبير :بسبب الجُبن تم الفشل في تحدى الرأي الشائع بأن رجال السياسة ذو إدراك خاطئ، و ذلك خوفًا من وجود الاعتقاد الغبي، و الرغبة في تناول الموقف الظاهر بشكل فاضل، و تفضيله لخيار مناسب عندما يعرف الرجل السياسي أن من زرع الريح حصد العاصفة يومًا ما، و أحيانًا يكون ذلك بعد أن يغادر المكان، و هكذا.

يقوم رجال السياسة بتشكيل نادى صغير، لتبادل الثقافة في الحريات الديمقراطية التي تقوم عبر الانقسامات الحزبية. على سبيل المثال : غالبًا ما تكون الصداقات أكثر دفئا من الأحزاب التي تتخللها. و هناك بعض الأفكار وهى دائمًا مهيمنة على هذه الثقافة، وبعض هذه الأفكار قد تتعارض مع الآراء (المعروفة هنا باسم التحيزات) للشعب بأسره، و في الآونة الأخيرة، تعتبر عقوبة الإعدام، و التعددية الثقافية، و المثالية الدولية أمثلة لنوعية هذه الفكرة، وأحيانًا يخلط رجال السياسة بينهم مع شيء مختلف تمامًا يسمى المبدأ. و تكمن أهمية هذه الحقيقة أن بعض نواحي السياسيين كفئة تشكل الأوليغارشية التي لديها اتجاه يتعارض مع قوانين السكان. و هذا الاتجاه الأوليغارشي هو أكثر وضوحًا في البلاد التي لديها نظام انتخابي يتطلب ناخبين لدعم القوائم الحزبية. و عندما تتسع الفجوة بين ما يعجب رجال السياسة، و ما يريده الشعب، وينخفض المخزون العام لرجال السياسة، و يتم التعرف عليها بأنها تمثل أقل من أن تحاول تضليل الشعب. و تصبح سياسة الغموض المألوف مغالطة صريحة. وبطبيعة الحال، هذا هو وضع خطير تتكاثر فيه فرص الغوغائيون.

و يواجه الرجل السياسي سؤال : كيف يمكن أن أثنى سياستي للشعب؟. و سوف يفكر في شعبه أكثر من استبطانه لذاته. و سيكون الشعب أحيانًا زملائه، و أحيانًا حزبه، و أحيانًا الناخبين ككل. و قد نفترض أنه اقتنع بحكمة الشعب، و الأسباب التي تبدو حاسمة بالنسبة له، قد لا تكون حاسمة بالنسبة للآخرين. و تكمن مشكلة الاقتناع في العثور على الأسباب التي ستكون حاسمة بالنسبة للشعب. و للقيام بذلك، يجب على الرجل السياسي أن يقلع عن أي أرضية مشتركة يساهم فيها. و يكون أول عمل في الإقناع هو الاقتناع بإقناع المؤيدين له من الشعب، و الشعور بأهدافهم العظيمة، و عندئذ يستطيع أن يثنى سياسته كشيء مناسب مع تلك الأهداف.

و ما الذى يوحى به بيان هذا الإقناع هو أن ينبغي على الرجل السياسي أن يكون نوع خاص من البشر، و يكون قادرًا على حفظ أعمق قناعاته لنفسه. أما الباقي منا يتباهى بنفسه بصوت عال على حساب ما تحتويه قلوبنا، و الانغماس في قمة المتعة الجديدة التي أُبتكرت في العالم الحديث. كما أن نتشبث برأينا حول الأمور التي نكون فيها جهلاء. و ينبغي على الرجل السياسي أن ينظر عموماً إلى تأثير آرائه على مستقبله المحتمل، و يتطلب ذلك نوعًا خاص من البنية الشخصية.

و لكن لا ينبغي علينا أن نستنتج من ذلك أن الرجل السياسي مجرد منافق. على سبيل المثال : قد يشارك شخص ما في مهنة ذو مخاطر عالية، و يبحث دائمًا من خلالها عن تطورات المستقبل. و بالتأكيد الانتهازية هي جزء من الموهبة، و لكن إذا لم يكن للسياسي قناعات حقيقية، على حد السواء مع القناعات الأخلاقية، و القناعات حول احتمالية تغيير الأمور. و سوف يفتقر الرجل السياسي الصورة الواضحة، و التي عادة ما تكون ضرورية لنجاح أكبر. كما أن رجال الدولة هي أقصى درجة لرجال السياسة الذين يمكنهم تحقيق التوازن للإقناع الداخلي مع موهبة تحويل أي فرصة لتكون ميزة. دعا Charles de Gaulle من لندن للمقاومة في ألمانيا في عام 1940، و الانسحاب من السياسة الفرنسية في عام 1946، و هناك مخاطر في كلا الحالتين حيث يحكمون عليه بالعار، و التفاهة، و موقف تشرشل ضد التهدئة في الثلاثينات مجرد اعتزال لنجم كبير من مهنته المستقبلية الناجحة. و تولى Barry Goldwater مخاطر كارثية في تقديم العطاءات للرئاسة في عام 1964، و تبين إعداد الدولة لفوز Reagan في عام 1980، و يكمن سر السياسة في الاهتمام بالنجاح، و لكن ليس كثيرًا.

تجارب الممارسة السياسية: الأحزاب والمذاهب السياسية

يعني الانخراط في الحياة السياسية في ظل الديمقراطية الليبرالية، الانضمام إلى حزب سياسي ما أو تقديم الدعم لذلك الحزب. كما يعني أيضاً عدم الحياد عندما يتعلق الأمر ببعض المسائل السياسية الهامة. وكان (دبليو إس جلبرت) محقاً عندما كتب في lolanthe:

كثيراً ما أراه أمرا مضحكاً

أن تكون الطبيعة مخادعة دائماً

أن يكون كل فتى وكل فتاة

ممن ولدوا أحياءً في هذا العالم

إما ليبرالياً قليلاً

أو محافظاً قليلاً!

كان جلبرت يتحدث عن بريطانيا في القرن التاسع عشر بالطبع؛ أما في الدول الأخرى فتختلف الأسماء والاهتمامات. قد لا يكون الفارق بين الديمقراطيين والجمهوريين في أمريكا واضحاً وضوح الفارق فيما بين الليبراليين والمحافظين في بريطانيا، كما أن الأمر يتطلب أخذ حزب العمل في الاعتبار فيما يتعلق ببريطانيا في القرن العشرين. كما يجب أيضاً أن نتذكر أن أسماء الأحزاب السياسية هي أسماء مخادعة: فهي مجرد أسماء ولا تعبر عن مذهب الحزب ومبادئه. فالجمهوريون لا يقلون ديمقراطية عن الديمقراطيين، كما أن الديمقراطيين لا يقلون قناعة بالجمهورية عن الجمهوريين. إلا أن جلبرت كان محقاً في أن يعتقد بأنه – في الحياة السياسية الحديثة– تتوحد منطلقات وأساسيات الاتجاهات السياسية لليبراليين والمحافظين، ويميل كل شيء إلى الانقسام إلى شيئين اثنين وألا يكون شيئاً واحداً.

كان علماء السياسة لوقت طويل يتقبلون مصطلح "دولة الحزب الواحد"، ولكن ذلك مرده فقط أن أفكارهم بهذا الشأن كانت مشوشة؛ فلفظة "حزب" نفسها (وتعني أيضاً في اللغة الإنجليزية "طرفاً") توحي بأنه لا بد وأن يكون هناك طرفاً آخر من نفس النوع الأساسي. بيد أن جوهر السياسة يكمن في النقاش والمناظرات، فيجب أن يكون هناك شيئاً يحتاج لأن تتم مناقشته.

أما الحزب الذي يحتكر السلطة ويتحدث إلى نفسه فقط –والمثال على ذلك يتجسد في الأحزاب الشيوعية التي كانت تحكم بعض الدول إبان القرن العشرين– فإنه لا يسعه سوى أن يكون حزباً شمولياً استبدادياً، وهو ما يبعده كل البعد عن السياسة. وبوجه عام إذاً، يوجد في كل دولة ديمقراطية ليبرالية حزبان رئيسيان، كما توجد أيضاً عدة أحزاب أخرى على هامش السلطة السياسية، بالإضافة للكثير من الطوائف الدينية التي أحياناً ما يقوم التنافس فيما بينها في الانتخابات. تلك الحقيقة التي تتعدد حولها الآراء للدولة الحديثة تحتاج إلى أن تكتمل عن طريق إدراك أن الأحزاب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجماعات الضغط المختلفة، والجماعات التي تسعى لمصالحها الخاصة، والشركات، وشركات العلاقات العامة، وأصحاب المصالح، والكنائس، وأي جهة أخرى تستشعر من وقت لآخر بحاجتها إلى التأثير على اتخاذ القرار في الدولة التي يتزايد أمثالها في مختلف الأنحاء.

وتسعى الأحزاب إلى الفوز بالانتخابات، إلا أن هذا لا يعني "الاستحواذ على السلطة في الدولة". ويحدث حقاً أن تسعى الدولة بنفس القدر إلى الاستحواذ على تلك الأحزاب.

ويمكن أن يكون للوعود السياسية وقعاً جذاباً للناخبين، غير أن تلك الوعود قد تنقلب إلى كارثة فور أن يفوز الحزب بالانتخابات ويشكل الوزارة، ثم يكتشف الوزير ما ورط فيه نفسه. وتميل الحكومة إلى أن تقلل من الضجيج المثار حول تباين الاختلافات السياسية، لأن الحكومة كيان مسئول ومحدود، بينما السياسة الديمقراطية هي لعبة تتنافس فيها الفرق من أجل تحقيق الانتصار. وتعد المجازفة أمراً حتمياً، فهناك فائزون وهناك خاسرون، يخسر المرشحون المدعومون، أمام منافسين لم يحسب لهم حساباً من قبل، ويشكل كل هذا مشهداً غير متوقع، يسبب الدهشة والاستغراب لمن قام بدعم الخاسر. ويقول إدموند بيرك عن فوائد المنافسة في السياسة: "من يصارعنا فهو يقوي من أعصابنا ويطور من مهاراتنا. فالخصم هو الداعم". فالفكرة الأساسية هي أنه يمكن للناخبين أن "يخلصونك من الأوغاد".

ويعتقد جلبرت أن الشراكات السياسية شيئاً فطرياً، وقد تكون هناك نزعة عالمية بالفعل نحو دعم الميول السياسية. ويقول الفيلسوف الأمريكي وليام جيمس بأن الإنسان يكون إما واقعياً، أو عاطفياً يؤمن بالمثاليات، وأن البعض يظن بأن الاشتراكيين عاطفيون، نظراً لأحاديثهم عن التعاطف والشفقة؛ ويظن بأن المحافظين الذين يميلون في الوقت الراهن إلى دعم السوق الحر أو اقتصاد السوق، هم الواقعيين.

غير أن وجهة النظر تلك لن تصمد أمام النظر بدقة إلى القادة السياسيين المعاصرين.

وندرك أحياناً التعقيدات بشأن الأحزاب من مجرد النظر إلى مسألة التشجيع على التغيير أو مقاومته. وبالطبع قد يعد التغيير شيئاً جيداً وقد يعد شيئاً سيئاً وذلك بحسب رأي من يحكم عليه، غير أن المحافظين يميلون بوجه عام إلى كراهية التغيير، بينما يرحب به الليبراليون. وفي المقابل فإن التمييز يكون أحياناً على أساس بيولوجي: فالشباب يكون شفوفاً بالتغيير، ولكنه يزداد تحفظاً مع التقدم في العمر. ومن المؤكد أن الشباب بالفعل يختلفون بشكل كبير في السياسة، حيث يستثمرون حماستهم غير المحدودة في أفكار تتعلق بتغيير المجتمع، كما فعل شباب الأتراك، والبلشفيين، والفاشيين من أتباع موسوليني، والنازيين من أتباع هتلر، وهذه الحماسة الشبابية لا تشجع على دمج الشباب في الحياة السياسية!

وعلى نحوٍ مقابل، قد يتم التعرف على الحزب من خلال اهتماماته، بحيث يكون الأغنياء محافظين، بينما يكون الفقراء ليبراليين متحررين أو اشتراكيين.

وتشتق تلك النسخة الحديثة للفهم المتعارف عليه للسياسة من الفكرة الماركسية التي تقول بأن الدول الحديثة تكون حلبة لحرب خفية فيما بين البورجوازيين (أصحاب ومديري الشركات الكبرى) وطبقة البروليتاريا (الفقراء من العمال غير المهرة). غير أنه يعيب تلك الفكرة عيبان رئيسيان: الأول أنه في الحرب، يهدف أحد الطرفين إلى هزيمة الطرف الآخر شر هزيمة، بينما في المناظرة السياسية، كشكل من أشكال الرياضة، فهي منافسة "يحتاج" كل طرف فيها إلى الطرف الآخر. فكما تحتاج إلى فريق منافس لكي تستطيع أن تلعب مباراة في كرة القدم، فإنك لا تستطيع الانخراط في السياسة دون وجود أحزاب منافسة لك. لذلك فإن فكرة الحرب الطبقية تمثل وسيلة خفية للتوصية بإنهاء السياسة، واستبدالها بالقادة الذين يقيمون المجتمع الواحد الحقيقي. أما العيب فيتمثل في أن عدداً كبيراً جداً من العمال يصوتون للأحزاب المحافظة بينما يقوم الكثير من الأغنياء وأفراد الطبقة المتوسطة بدعم البرامج المتطرفة، ومن بينها إعادة توزيع الثروة باسم العدالة. وأضاع علماء السياسة الذين مثلت تلك الفكرة نقطة انطلاقهم الكثير من الوقت هباءً في التفكير بشأن كون طبقة العمال الكادحين من الجمهوريين في الولايات المتحدة، وكونهم من المنتمين لحزب المحافظين في بريطانيا.

والحقيقة هي أن السياسة تدور حول الإغراء والإقناع، فليس هناك ما يدل بشكل يمكن الوثوق به على ما سيفكر فيه الناخبون أو ما سيفعلون.

وتساعد جميع تلك الأفكار في تفسير أوجه المشهد المعقد والمتحول، وتلطف من حدة ما يعد أكثر الأخطاء المقبولة في فهم الأحزاب، وهو تشبيهها بالمذاهب وأحياناً يطلق عليها لفظة الأيديولوجيات (المعتقدات والمبادئ). وتعد المبادئ والبرامج من الأمور الهامة في مضمار السياسة، بيد أن الظروف تفوقها في الأهمية. وتكمن المشكلة في أن الظروف تتنوع كثيراً للدرجة التي يضطر معها دارس السياسة للتعامل مع مذاهب يتوافر فيها على الأقل درجة ما من درجات الوضوح. وفي العديد من الحالات، يكون المذهب هو الهادي الوحيد أمامنا بالنسبة لفهم سير السياسة؛ وعلى أي حال، فالمذهب له في حد ذاته جاذبية تبنى على مبادئه المنطقية، التي تجعل منه شيئاً يستحق الدراسة؛ ومهما كانت درجة وضوح تلك المبادئ، إلا أنه ينبغي على الدراسة أن تركز على دور المذهب المحدود في الممارسة الفعلية للسلطة.

وسيكون القارئ قد لاحظ أننا قد تعرفنا حتى الآن على الليبراليين والمحافظين، ولم نتحدث عن الاشتراكية سوى بشكل خاطف، وهي بشكل ما تمثل المذهب الرسمي للأحزاب اليسارية في السياسة الحديثة. ولكي نحلل تلك الفكرة، لا بد لنا من التنقل جيئة وذهاباً فيما بين بعض المناطق، ولن تكتمل المناقشة حتى نتناول الأيديولوجيات في فصل تالٍ. ولنتناول المسألة سرداً كما في الروايات، وليكن منطلقنا متمثلاً في التجربة البريطانية، والتي تم نقلها إلى العديد من الأماكن في العالم.

بينما كان الانقسام وتكوين مجموعة مستقلة أو حزب يحدث دائماً في مجال السياسة، كان من يطلق عليهم "كافالِيِر" (وهم من يدعمون الملك في الحرب الأهلية الإنجليزية) يقاتلون "راونْدْهِد" (وهو الاسم الذي كان يطلق على من يدعمون البرلمان في تلك الحرب) في منتصف القرن السابع عشر. وكانت أول الأحزاب التي تم الاعتراف بها في إنجلترا هي أحزاب ال(وِجْز) وهم مجموعة منشقة تحولت إلى حزب فيما بعد، وال(توري) وهم أعضاء حزب المحافظين، وكانت تلك الأحزاب ينظر كل منها للآخر كعدو له في العام 1679 فيما يتعلق بمشروع قانون يستبعد جيمس (دوق يورك) عن العرش لكونه يتبع طائفة الروم الكاثوليك.

وكان أعضاء حزب توري المحافظين يميلون للإيمان بالنظام والطاعة، بينما كان أعضاء ال(وِجْز) وهم مجموعة أرستقراطية، يقيمون السياسة على أساس رضاء مجموعة محدودة من الناخبين، وقد تم التعبير عن ذلك في البرلمان. وبالرغم من ذلك، فإن النجاح في السياسة الإنجليزية خلال القرن التالي، كان لا يزال يعتمد بشكل كبير على الدعم الملكي، ولم تكتسب الأحزاب احترامها، ولم يعترف بالمعارضة كجزء لا يتجزأ من الدستور إلا بعد مرور وقت طويل.

وكان جون لوك هو فيلسوف حزب الوجز، وكان مذهبه –الذي ينادي بوجوب خضوع الحكومة لرضاء المحكومين، وأن البشر لديهم حق طبيعي في الحياة، وفي الحرية في أن يحيوا حياتهم كما يشاءون وأن يتنقلوا كيفما شاءوا، وفي التملك– هو المنطلق لأحد أنماط الليبرالية. لقد تردد صداه بشكل واضح في الإعلان الأمريكي للاستقلال في العام 1776، والذي يتحدث عن الحق الذي لا يمكن إلغائه في "الحياة والحرية والبحث عن السعادة". وهكذا جاء مذهب يتحدى الوسائل التقليدية الموروثة، وقد توافق مع النزعة التي تميل لإصلاح الأحزاب والمجتمع.

واكتسب مصطلح "الليبرالية" معنيين: المعنى الأول، هو أنه نزعة سياسية محددة في السياسة الحديثة، لأن تكون مغايراً لمبادئ حزب المحافظين البريطاني وغيرها من المذاهب؛ والمعنى الثاني، هو أنه سلوك نمطي تنتمي إليه جميع السياسات الأوربية الحديثة.

ولم تصبح لفظة "الليبرالية" مقبولة إلا منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهو عقد التسميات السياسية، والذي استمدت خلاله الاشتراكية والمحافظون أسماءها الحالية. غير أنه بحلول تلك الفترة، كانت السياسة البريطانية بالفعل قد انقسمت إلى شطرين في استجابة للحدث الذي حدد السياسة الحديثة. وكان السؤال الهام هو: كيف نفهم ما بدأ يجري في فرنسا في عام 1789. وكان تشارلز جيمس فوكس، وهو أحد قادة ال(وجز)، يؤمن بأن الفرنسيين اتبعوا أخيراً الطريق الذي كانت إنجلترا قد سلكته من قبل في عام 1688؛ أما صديقه إدموند بروك، فكان يعتقد بأن الثوريين الفرنسيين، وهم يشتقون سياساتهم المدمرة من المبادئ المجردة لإعلان حقوق الإنسان، يمثلون ظاهرة جديدة شديدة السوء. لقد تخلوا عن التقاليد من أجل إخضاع فرنسا (وأوروبا بعد فترة وجيزة) لوحشية تمثل نسخة مكررة لمجازر الثورة الفرنسية والتي يؤمن بروك بأنها ستؤدي حتماً إلى تدمير البشرية.

وتنبأ بروك من خلال رؤيته عن الثورة الفرنسية بكافة المناقشات والجدال الذي دار في الغرب ضد الشيوعية. وانتهت كل من النسخة الفرنسية والنسخة الإنجليزية حول العالم المثالي، بإغراق بلديهما في الدماء. وتنبأ بروك بحدوث هذا في فرنسا قبل أن يتم قطع أول رأس بالمقصلة.

أسس بروك في الحقيقة مبادئ حزب المحافظين عن طريق تشخيصه للمسألة بأن الليبرالية كمذهب سياسي للإصلاح كان من الصعب عليها أن تميز فيما بينها هي وبين مذاهب التحول الاجتماعي التي في بحثها الفاشل والمدمر عن المجتمع المثالي سوف تدمر السياسة تماما أوضح بروك الأمر بشكل عميق في كتابه "دراسة متعمقة عن الثورة في فرنسا Reflections on the Revolution in France (1790). والذي أدى إلى المزيد من الصعوبة عند محاولة فهم علم السياسة مع وجود ارتباك ناتج عن الاستبداد كان قبول التفرقة فيما بين اليسار واليمين. لقد نشأت تلك التسميات كتعبيرات مجازية نشأت بسبب أماكن جلوس المجموعات المنشقة في اجتماعات الثورة الفرنسية، فجاءت أسماء اليسار واليمين لتشير إلى الثورة والثورة المضادة، وهما مفهومان يراهما بروك ومؤيدوه في مجال السياسة، أنهما لا يمتان للسياسة بصلة.

وفي رأي بروك، فإن السياسة تنطلق من مفهوم الحفاظ على التقاليد (وهم المحافظين) وكذلك من مفهوم الإصلاح، كما لا تنطلق من أفكار مجردة للمجتمع المثالي، ولكن من ظروف الحاضر.

ماذا عن الاشتراكية إذاً؟ تنشأ الاشتراكية من اندماج اثنين من ظواهر القرن التاسع عشر: أولاً، فكرة أن المجتمع هو في الأساس مصنع يجب أن يتم توزيع منتجاته بالتساوي بين من يعملون فيه، والثانية، منح حق التصويت الفعلي للفئة الجديدة من العمال الصناعيين في مسار هذا القرن. وتتميز الاشتراكية بالاهتمام بالفقراء، وتسعى لتقنين سياسات كتلك التي تتعلق بإعادة توزيع الثروة وموارد الدولة، مما يساوي بين ظروف الحياة. وتتخذ الاشتراكية موقفاً عدائياً من الرفاهية ومن تكاسل الأغنياء عن العمل.

ما الذي يميز الاشتراكية عن الليبرالية ومبادئ حزب المحافظين؟ تشترك الاشتراكية كمذهب للإصلاح في المجتمعات الحديثة في الكثير من الصفات مع نزعة الليبرالية نحو الإصلاح، وقد نشأ بالفعل حزب العمال في بريطانيا تحت جناح الليبرالية وفي النهاية أخذ مكان الحزب الليبرالي معلناً نفسه كحزب للإصلاح. وعلى الناحية الأخرى، كان شافْتِسبِري –وهو من المحافظين– أول من أدخل قانون المصانع في أربعينيات القرن

التاسع عشر، واستمرت حكومات المحافظين التي تلت عام 1951 وحققت دولة رخاء العمال. وعندما أضرب عمال مناجم الفحم في عام 1985 ضد حكومة المحافظين التي كانت تريد أن تجعل من المناجم مجدية من الناحية الاقتصادية، كان حزب العمال ينتهج سياسة "محافظة" على الدعم، وذلك من أجل الاحتفاظ بشعبيته لدى سكان قرى المناجم.

ويعد ذلك الموقف شيئاً شائعاً. فالأحزاب تسرق أفكار بعضها البعض، كما تستولي على مؤيدي غيرها من الأحزاب كجزء من اللعبة السياسية الكبرى، وكثيراً ما يحدث هذا مع اهتمام نسبي بتناغم ممارسات الحزب مع مبادئ مذهبه. فأصبح الليبراليون الذين اعتادوا الدفاع عن حرية التجارة، مدافعين عن الدعم وفرض قوانين الحماية فيما يعرف بالليبرالية الجديدة في تسعينات القرن التاسع عشر. واتُّهمت حكومة المحافظين بزعامة مارجرِت تاتشر في عام 1979 بأنها تخدع المحافظين وتدعم الليبرالية الكلاسيكية. وتغير الظروف اللون السياسي بشكل كبير لدرجة أن ما يبدو لحزب ما بأنه السياسة الصحيحة في بعض الظروف، قد يبدو مختلفاً بشكل تام بالنسبة لجيل آخر فيما بعد.

ويعد فشل الحزب الاشتراكي البارز في الانتشار في الولايات المتحدة، أحد أكثر الحقائق دهشة في عالم السياسة الحديثة. لقد تبنى بالطبع، الحزب الديمقراطي، الكثير من السياسات التي يمكن وصفها في أوربا بأنها "اشتراكية"، أو"ليبرالية" حيث أن هذا المصطلح السياسي يعني في الولايات المتحدة شيئاً أقرب كثيراً إلى الاشتراكية من معناها في أوروبا. ذلك أن أية تبريرات للسياسات سوف تكون شيئاً مجرداً، وفي ظروف جديدة، سوف تلزم الحزب بأكثر مما يريده في الواقع. وعندما يحدث ذلك، سوف يتحتم تعديل السياسة أو المذهب (وأحياناً تعديل كليهما).

وفي السياسة الفعلية، فإن معادلة أن الليبراليين- على نطاق واسع- يفضلون الإصلاح، والمحافظين يفضلون العصا مع التقليد تشير لنا في الاتجاه الصحيح، ولكن ليس أكثر من ذلك. وفي أي حال، فإنه يترك لنا مشكلة الاشتراكية. هل تعد الاشتراكية نزعة لا تقل عمقاً عن الليبرالية ومبادئ المحافظين؟ أم أنها حركة تتفوق على النجاحات والفشل في عالم السياسة، وتهدف إلى شيء أعظم كثيراً من السياسة: أي هل تهدف الاشتراكية إلى وجود عالم أفضل بشكل دائم؟

إن الفكرة الأساسية التي قد نقترحها هي أن الاشتراكية قد تشير إما إلى الإيمان بمجتمع عادل بالكامل، أو إلى ميل سياسي نحو تأييد المساواة بين البشر، وإصلاحات إعادة توزيع الثروات عندما يكون ذلك ممكناً. وأيا كان الأمر، فإن المجتمع الذي يسوده العدل بشكل تام، لن يحتاج إلى سياسة جادة؛ وسيكون أحد مشروعات الكمال التي سنطلق عليها مصطلح أيديولوجيات وسنناقشها في الوقت الحاضر. وهذا هو ما يعنيه عموماً مصطلح الاشتراكية، وبخاصة لمن يستمسكون به. وذلك هو ما أكسبها شريكاً سياسياً أساسياً يطلق عليه الديمقراطية الاجتماعية، حيث أن إضافة لفظة الديمقراطية يعني الالتزام السياسي الذي يعترف بأن الدولة هي مؤسسة يتحتم عليها أن تستجيب للأذواق والرغبات السائدة لأعضائها، وبالتالي يعترف بأن أي مفهوم للدولة المثالية لا يتوافق مع أنشطة السياسة نفسها.

الوحدة الثالثة

التجربة السياسة: العدل والحرية والديمقراطية

تميل السياسة إلى حد بعيد إلى تضخيم نفسها. فالملك في بعض المعاني هو مجرد إنسان عادي بين الآخرين. ولكن النظام المدني في المملكة يتطلب منا أن نضخم من شأن الذي يعنيه كون الفرد ملكًا، وهذا هو الهدف من التيجان والعروش والصولجانات وحراس الشرف والملابس الخاصة بالاحتفالات الرسمية وغيرها من الرموز، والبعض منها يستخدمه رؤساء الوزراء والرؤساء في عصور المساواة التي نعيش فيها. ويُعد الكثير من التعبيرات السياسية مجازيًا، فالدولة التي رأيناها كانت هيئة سياسية. ويمكننا الآن أن نعتبرها "سفينة". ويكمن لفظ "السفينة" المستعار وراء كلمة "الحكومة" والتي تأتي من الكلمة اللاتينية (gubernaculums) والتي تعني الموجه أو الدفة. وبالتالي، تكون السياسة هي فن الملاحة بسفينة الدولة. ولكن ماهي العلامات الرئيسية التي ينبغي على مدير الدفة التوجيه من خلالها؟

والجواب الواضح هو: ينبغي عليه الاسترشاد بالمثل العليا والإشارات البعيدة المتميزة والتي يجب علينا جميعًا أن نسعى إلى الاسترشاد بها. والمثل العليا هي غالبًا ما تكون المفاهيم التي يُعَرف بها الأحزاب السياسة أنفسهم. فعلى سبيل المثال، تجد حزب المحافظين يدينون بالولاء للتقاليد وحزب الليبراليين للحرية وحزب الاشتراكيين للمساواة. ولكن علاوة على ذلك فإن أداة الملاحة الرئيسية في السياسة هي الشيء الذي يسمى "العدالة"، الموجودة في التحفة الأولى من الفلسفة السياسية وجمهورية أفلاطون . وهي بمثابة فضيلة تنظيمية تحدد موضع كل الفضائل الأخرى. وتأتي كلمة العدالة من الكلمة اللاتينية "ius" والتي تشمل كلاً من كلمتي القانون والحق. وبدأ أفلاطون في حديثه (مناقشته) الشهير ببيان أن العدالة تعني إعطاء كل شخص حقه، ولكنه ذهب إلى بيان أن هذه الصيغة ليس لها قيمة حتى يمكن لشخص ما أن يوضح ما هي حقوق الأشخاص. وهذا يتطلب رسم لهيكل المدينة بالكامل. واتضح أن العدالة من وجهة نظر أفلاطون كانت تضع الأشخاص في الموضع المناسب لهم في الدولة الذي أهَّلتهم طبيعتهم له. وهكذا ظهر الحُكام باعتبارهم فلاسفة وكان ذلك فحسب للفلاسفة الذي لديهم فهمًا عقلانيًا للطبيعة البشرية.

ويعتبر المبدأ الأساسي هو التكامل، حيث يجب على كل العاملين والمحاربين والحكام–الفلاسفة أن يلتزموا بالمهام المنوطة بهم.

وفي بعض الأحيان يتم اعتبار جمهورية أفلاطون على أنها المدينة الفاضلة، بمعنى أنها صورة لبعض الظروف المثالية، ولكن هذا يعد خطأ. والسبب الأول هو أن الرغبات تختلف بين الأشخاص، فليس هناك سبب يجعلني أُظهر إعجابي برغباتك أو سبب يجعلك أيضًا تظهر إعجابك برغباتي. فالمرغوب لا توجد لديه قوة فكرية، في حين أن ما هو مرغوب يمكنه تحريك الخلاف إلى ما يشبه طائرة الهدف وراء الرغبة. إلا أن الأكثر عمقًا، هو أن العدالة هي فكرة مثالية، ولا يوجد شيء في العالم المعقد الواقعي يمكن أن يكون بالفعل مثاليًا. وفي المصطلحات الملاحية فإن العدالة هي نجم يُهتدى به وعندما تهتدي بنجم ما فإنك لا تطمح إلى الوصول إلى هناك. وفي بعض الأحيان يتم توضيح هذه النقطة بالقول بأن العدالة هي مفهوم معياري، وهو ما يعني أننا يجب علينا أن نأخذ اتجاهاتنا منها. والقول بأن العدالة تقتضي تطبيق سياسة معينة أو أن بعض الأوضاع القائمة ظالمة هو اقتراح لاتخاذ إجراءات. فعندما نتحدث عن العدالة فلربما نكون نَصِف فكرة مثالية أو نرسم شكلاً للمدينة الفاضلة أو نذكر شكوى أو ندفع ببعض السياسات أو نقوم بالفعل بمجموعة متنوعة من الأشياء الأخرى.

وفي العموم فإن الشيء الأساسي في العدالة والمثل العليا الأخرى هي أنها تستطيع أن تؤدي وظائف متنوعة في العديد من الاتجاهات، ومن المهم أن دائمًا أن تسأل في أي حالة معينة ما هي الوظيفة التي يتم أداؤها.

هل من العدل، على سبيل المثال، أن يقتصر الحق في التصويت على الأشخاص ذوي الممتلكات أو البالغين من الذكور؟ هل من العدل أن تحكم إحدى الأمم أمة أخرى؟ هل من العدل أن يتم فرض دين الدولة على كل الأشخاص؟ تمت مناقشة هذه الأسئلة بحماس فيما يتعلق بمصطلح العدالة، وكانت هناك العديد من الإجابات لهذه الأسئلة في أجيال مختلفة. ومن الواضح إذاً أنه على الأقل وإلى حد ما يعتمد محتوى العدالة على الرأي الراهن. ويحدث أن معظم الأشخاص سيكون لديهم إجابة واضحة على كل سؤال من تلك الأسئلة التي استخدمتها في التوضيح، وبالتالي سيكون هناك ميل إلى الاعتقاد بأن البشر يتحركون بثبات من أفكار ضيقة إلى تبني أفكار أكثر اتساعًا ودفاعية أكثر عن العدالة مع مرور الوقت.

وهذا هو واحد من أكثر أوهامنا إرضاءً لنا على الإطلاق. وهذه التجربة توضح أن كل جيل سعيد بما فطن به فيما يخص الأحكام اللائقة أخلاقيًا بشكل مطلق والأحكام السياسية.

إلا أن الدولة الديمقراطية الدستورية على سبيل المثال يمكن أن تكون مشاركة المواطنين تذهب صعودًا وهبوطًا وفقًا لشيء أكثر عمقًا من الظروف. فنجد أن المواطنين في العصور القديمة كانوا أكثر مشاركة في السياسة من المواطنين في العصور الوسطى؛ وكان مواطني المدن الإيطالية في وقت مبكر من العصور الوسطى أكثر مشاركة فيها من المواطنين في مرحلة لاحقة. ولكن الأشياء تتأرجح ذهابًا وإيابًا. فالأجيال الحالية تميل إلى جعل الاعتقاد مطلقًا بأن المعايير الأخلاقية قريبة وأن جميع الثقافات متساوية، متخيلين باعتزاز أن هذا هو حكمة العصور في آخر المطاف.

والسياسة هي خلاف عام لا نهائي حول ما تتطلبه العدالة. ويقول أرسطو إن عدم الاستقرار في الدساتير ناجم عن الرغبة في المساواة ويذهب في توصيف العدالة كالدولة التي يتم فيها توزيع الشرف والمناصب وفقًا للمساهمة التي تقدمها فئات مختلفة لأجل رفاهية المدينة.

ويجب أن يكون هناك مكانًا للأعداد والثروة والجدارة وسيكون هناك نظام سياسي حقيقي يتضمن كل من العناصر الديمقراطية والأوليغاركية (متعلقة بحكم الأقلية). وهنا لا يحاول الفيلسوف سوى إخبارنا عن مفهوم العدالة. فهو لا يسدي النصح بشأن كيفية تحقيقها، ولن تكون نصيحته ذات فائدة كبيرة إذا أسداها. وهذا يكشف لنا أن كيفية عمل فكرة مثل العدالة: من الممكن أن تمدنا بتفسير فلسفي عما نعرفه بالفعل. وهناك عيب وحيد في الاستعارة الملاحية التي استخدمناها، وهي: أنها تشير إلى أن العدالة يمكن أن تكون موجودة في مكان ما لم نصل إليه بعد. وهذا غير صحيح إلى حد بعيد، فنحن نعرف بالفعل معنى العدالة ومجتمعنا يعرفه بالفعل بطريقة ما. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فنحن إذاً لم نتمكن من معرفتها جيدًا. والعدالة بعبارة أخرى ليست مجرد شيء أمامنا ومفيد في الإبحار، ولكنها أيضًا شيء وراءنا يخبرنا بما نحن عليه وعن المكان الذي أتينا منه.

هذا هو السبب في أن الحياة السياسية مليئة بالأشخاص الذين يطالبون بتحقيق العدالة بشكل أو بآخر. ومع وجود الأفكار الجديدة أو تغير الظروف فإن الأمور التي بدت سابقًا في إطارها الطبيعي، تأتي وتثير مطالب الإصلاح. والعدالة هي صيغة المطالبة بالإصلاح.

وفي هذا الدور البلاغي، يمكن أن يحط هذا من قيمة المصطلح ويهمشه، وإتاحته للجميع مع الطلب أو التظلم فيمكن أن يركز ذلك على المشاعر ومن ثم الانزلاق إلى الفوضى المدنية. ويمكن أن تنهار مجتمعات بأكملها في الحرب الأهلية، بسبب وجود طرفين يتغنون بفكرة العدالة لدعم ادعاءاتهم الخاصة. وقد حدث ذلك في الولايات المتحدة في عام 1860، ويعتقد هوبز (Hobbes) أن ذلك تسبب أيضًا في الحرب الأهلية الإنجليزية. ولذلك فقد اتبع تقليداً فلسفياً آخر، يقلل من قيمة العدالة كأساس للنظام ويصر على أن القضية الحقيقية هي السلام. وإسناداً المسئولية المطلقة لتحديد ما هو العادل للملك، فقد وصف هوبز الرجل العادل، بصيغة قاسية، بأنه "هو الشخص الذي يتبع في تصرفاته قوانين بلاده"، وبالتالي فإن إنكار حقيقة أن الناس تُحَكِم ضمائرها من أجل اكتشاف العدالة بصورة أكبر في الصراع مع السياسة العامة الحالية. ولكن هذا لا يعني أن الفلاسفة أمثال هوبز لا يهتمون بفكرة العدالة أو الضمير. وتساءل القديس أوغسطين "ماذا تكون الممالك دون تطبيق العدالة سوي عمليات نهب كبيرة؟"، وذلك لمن لديهم فكرة العدالة الدنيوية لا تمثل شيئًا سوى تقليد شاحب للسماء.

وهذا ببساطة لأنهم اعتقدوا أن فكرة العدالة كالمواد القابلة للاشتعال عن طريق شرر العاطفة أو الرغبة، وبالتالي فإن الأفضل الاحتفاظ بها في إطارًا فلسفيًا.

إن الطريقة التي تعمل بها المثل العليا في إطار الحديث السياسي يمكن توضيحها من خلال الفكرة المثالية التي يمكن أن نسميها إما liberty (الحرية) تيمنًا باسم الإله الروماني ليبر (Liber)، نسخة ديونيسوس، أو freedom (الحرية) تيمنًا بالمصطلح الجيرماني الذي يعني أن الأعزاء على رب الأسرة لا يمكن أن يكونوا عبيدًا. ومهام الحرية كمصطلح للتحديد الذاتي للهوية: تحديد الهوية، على سبيل المثال الطبقات من الناس الذين ليس لديهم سيد وفي بعض الأحيان دساتير جمهورية بدون سلطة ملكية. ويميز معناها الأوسع بين أولئك الذين يتم حكمهم سياسيًا وبين أولئك الذين يتم حكمهم حكمًا ديكتاتوريًا، وكان هذا هو المعنى الذي طالب الغرب به وهو "العالم الحر" الذي هو ضد الحكم الاستبدادي للأحزاب الشيوعية في روسيا وأماكن أخرى. وبالتالي فإن لدينا هنا إذاً مفهومًا مثاليًا باتجاه الذي لا نريد الإبحار فيه وذلك لأن (كما هو الحال مع العدالة) فإنه لدينا بالفعل. وتكون مهمتنا بدلاً من ذلك هو أن نحافظ على ما لدينا في حالة جيدة.

والطريقة الأكثر وضوحًا لتفسير الحرية هي الطريقة السلبية: يعني ألا تكون متقيدًا. وفي السياقات السياسية يعني أن الفرد ليس مضطرًا لأن يعيش حياته تحت سيطرة حاكم يتمتع بسلطات تعسفية. ولكن هناك سفسطة تقول بأنه إذا كانت الحرية تعني أني لا أكون متقيدًا ولكنني متقيدًا عن فعل ما أريده بسبب عدم وجود مال، فإن الفقر إذاً يعد عدم حرية. وبهذه الطريقة فإن مصطلح "الحرية" يمكن أن ينزلق إلى مصطلح "السلطة" وسوف نتجه جميعًا إلى طريق نحو افتراض أن بعض الاستبداد البسيط يمكن أن يقضي على الفقر ويحقق المساواة في السلطة. ومرة أخرى، فإن تشكك هوبز في مفهوم الحرية لا يقل عن رأيه في العدالة، وعرف الحرية بعناية شديدة بأنها "صمت القانون"، فالشخص الحر هو من لا توجد قوانين مفروضة عليه للالتزام بها وتطبيقها. إلا أن التقليد الأوربي عرف الحرية بأنها حالة العيش تحت حكم القانون وذلك على النقيض من الخضوع للقيادة التعسفية. ولكن حتى هذا الرأي المعقول يخفي بعض المشاكل المحتملة.

فإذا كانت الحرية هي عدم وجود قيود فحسب، فمن ثم كيف يمكننا أن نكون أحرارًا في حالة فرض القانون قيود علينا تمنعنا من فعل شيء ما؟ وكانت هذه هي وجهة نظر هوبز وتلميذه جيرمي بنثام، ولكن نقطة الخلاف تتطلب منا أن ندرك أن القانون (بدون قيادة) هو شيء نظري جدًا ويترك السلطة تقديرية مطلقة. ومعظم الناس على سبيل المثال، ليسوا مقيدين بقوة بالجزاءات المفروضة ضد حل مشكلة ما عن طريق القتل. فهم يكبرون غريزيًا على استبعاده كخيار مقبول.

وبينما يبحرون في بحر الحياة العميق الذي لا حدود له، فإن ركاب السفينة من دولة معينة قد يقررون أن يثوروا ضد شيئًا لا يتمتعون به أو يتمتعون به ولكن بشكل ناقص. ويفترض مثل هذا القرار أن الجميع يمكن أن يتمتعوا بالمثل العليا التي تجذبهم، وهذا خطأ كبير. والواقع هو أن واقعنا وشخصيتنا في وقت معين تفرض قيودًا على ما هو ممكن بالنسبة لنا. حيث أن التمتع بأنواع معينة من المثل العليا يكون مقصورًا على أنواع معينة من الناس. فعلى سبيل المثال المجرمين ليسوا جيدين في العدالة على الرغم من أن لديهم قدرات رائعة تتعلق بالشرف. ومرة أخرى، فإن الفكرة الغربية المثالية عن الحرية تعتبر جذابة بشكل لا يقاوم للكثيرين في الحضارات الأخرى، ولكن تعتمد على أشكال على ضبط النفس التي لا يمكن اكتسابها بسهولة.

وقد أقنع المنظرون الحالمون والمتهورون العديد بتمييز الوجهة المجاورة إلى حرية تسمى "التحرير" واستحث هذا الركاب المنفعلين على متن السفن التي يوجد بها تسريب على الموافقة على تغييرات عنيفة الاتجاه. ولكن البعض منها تداعى وليس هذ مستغربًا، لأنه كما أشار روسو وغيره، ففي حالة تمرد العبيد لا يخلقون مجتمعًا حرًا ولكن يغيرون أسيادهم فحسب، ولكن مفارقة الحرية هي حقيقة أنها يمكن أن تكون ملكية لدينا بالفعل. وبما أنها مثالية في الإبحار فمن ثم يجب أن تكون ضربًا من الوهم.

وتتشابه فكرة الديمقراطية مع الحرية في العديد من المميزات. البداية كمصطلح دستوري متواضع، وقد نما إلى حد كبير بحيث يهدد بالسيطرة على مجالات كل من الحرية والعدالة. ومن السهل توضيح طرق أبسط يمكن للديمقراطية فعل ذلك فيها: فقال روسو إنه لا يمكن أن يعيش الفرد حرًا دون أن يشارك في صنع القوانين التي سيعيش بموجبها. وكان روسو نفسه فيسلوفًا حساسًا لكي يتنقل مباشرة من هذا الاقتراح إلى فكرة أن الديمقراطيات حرة (اعتقد أن الديمقراطية هي دستور يستلزم أن تعمل الآلهة عليه).

وهناك العديد من الطرق التي يمكن للديمقراطية تنظيم العدالة بها، إلا أن فكرة الديمقراطيات فحسب هي العدل سيكون لها تبعات غير قابلة للتصديق وهي أن كل المجتمعات في التاريخ ما عدا القليل منها كانت ظالمة.

وتوضح الديمقراطية بدرجة كبيرة الطريقة التي توسعت بها الأفكار السياسية المثالية في العالم الحديث خارج نطاق الدولة ووضعت كمعايير للقيم في تلك الرابطات الأخرى التي تشكل الحياة العصرية. فالمجتمع الديمقراطي، على سبيل المثال، يمكن أن يعتقد بوجود تناقضات في المصطلحات، ولكن أصبحت تعني المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد نفس نوعية الحياة وبنفس الموارد. وتعتبر الثقافة الديمقراطية خارجة من المعايير النخبوية من الذي يشكل الجمال. وأحياناً يكون هناك حديث عن ديمقراطية الاقتصاد والتي تعني بشكل عام تحول المصانع إلى تعاونيات عمالية. وحتى الأخلاق يمكن أن تكون ديمقراطية، وكان مصطلح الديمقراطية هو المصطلح الذي استخدمه المؤرخ الفرنسي ألكسيس دي توكفيل لوصف المجتمع الأمريكي والذي كان يعتقد أنها يمكن أن تحل محل العادات الأرستقراطية في أوربا.

وتتميز المجتمعات التي يعيش فيها الغربيون بطريقة ما بالعدالة والحرية والديمقراطية. وعندما وضع الفلاسفة هذه المصطلحات فإنها وصفت بشكل معقول الأسس الفلسفية لدينا. ولكن يمكن للفلاسفة وعلماء البلاغة صقل كل من هذه المصطلحات (كل بطريقة مختلفة)، حتى يضيء الطريق أمامنا ليس كالعادات والظروف التي نتمتع بها بالفعل ولكن كاتجاهات جديدة قد نتخذها. ويمكن أن يتحولوا إلى العدالة الاجتماعية والتحرير والديمقراطية القوية والحقيقية ويوجهون مساعينا. ويشكل الإبحار بالمثل العليا أحد أنواع السياسة. ولكن المشكلة هي أنك لا يمكنك الاهتداء سوى بالنجم وليس بنجوم متناثرة متعددة في السماء. وهذا يعني أن أولئك الذين يشجعون مزاعم أن نجمة أفضل من أخرى، يجب أن يعرفوا أن النجمة الواحدة سوف تؤدي بنا إلى إرضاء جميع مساعينا. ولكن نظرًا لتناقض العديد من مساعينا، عندئذ يجب علينا إما التخلي عن بعض من مساعينا أو التخلي عن بعض هذه الوجهات. وهذا هو السبب في أنه يكون اتجاه السياسة دائمًا نتيجة لتغيير الأحكام حول الرغبات المتناقضة. وتعتبر المثل مهمة في السياسة ولكن في النهاية يجب أن يُحدد الواقع المكان الذي يجب أن نذهب إليه ومدى السرعة التي نسافر بها.

دراسة السياسة بشكل علميّ

فكرة أن حُكم دولة ما هو يشبه توجيه سفينة هي فكرة مغرية للغاية بشكل مدهش حتى أنها تهيمن على السياسة الحديثة. لقد انتشر هذا التشبيه في مناقشات الأغراض والسياسات والاستراتيجيات والبرامج وشذرات أخرى من المصطلحات التي تشير إلى أن هناك "نحن" التي يمكن أن تحدد مستقبل المجتمعات الواسعة والمعقدة. تتنافس الأحزاب في أوقات الانتخابات للتصويت مع وعود بالمخصّصات، في حين التجارب أظهرت أن المشاكل يتم حلها، إذا تم حلها فإنها لم تكن أبداً، على حساب إنشاء أخرى جديدة. وهذا هو، بلا شك، الحال البشري، ولكن ربما ضمن هذا الحال قد يكون لدينا خيار محدود بين مواجهة مشاكلنا كأفراد أو كجماعات. البعض يحلم بالخلاص السياسي من الظلم الذي نعانيه، في حين أن العديد قد يردد بيان ألكسندر البابا للموقف المعاكس:

لأجل أشكال الحكومة دع الحمقى تتنافس.

أيّما كان أفضل ما يدار، فهو الأفضل.

إذا كان حكم دولة ما هو مثل توجيه سفينة، ومع ذلك، فإن ما نحتاجه هي حقائق موثوقة وتفسيرات سليمة لكيفية عمل السفينة. والمكان الذي يمكن العثور فيه على ذلك، كما يعتقد على نطاق واسع، هو في العلم. وحتى الآن قد نظرنا إلى تاريخ السياسة، ومن ثم حوّلنا انتباهنا إلى الطرق التي يتم بها تجربتها. دعونا الآن ننتقل من التاريخ والممارسة إلى مجال العلوم.

الشيء المهم هو أن ندرك أن رؤية السياسة بشكل علمي يتطلب تغيير كامل للمنظور. الطريقة التي نختبر بها السياسة هي بمثابة مأساة للشخصية والعُرْف والظروف. تتطلب العلوم السياسية بأن ننسى ما يتعلق بالفروق الفردية وبتفسير السياسة، على مر الزمن، على أنها عملية، مماثلة لما يحدث في الطبيعة. لقد رأينا أن القدماء قاموا بذلك من خلال الكشف عن دورات عبر الأجيال في حركة السياسة، فكرة قوية حتى الآن، وواحدة تستخدم لتُحدِث تأثير كبير من قبل ميكافيللي (من يؤمن بمذهب ميكافيلي القائم على الخداع والمخاتلة). الدين، كما لاحظ هو، "جلب مؤسسات جيدة والمؤسسات الجيدة أدت إلى حسن الحظ، ومن حسن الحظ جاء النجاح الموفق لمشروعات المدينة". لقد تَبِعَ بوليبيوس والكُتّاب القدماء الآخرين في زعم أن كل دستور انهار من العيوب المتأصلة فيه.

وتتأثر مثل هذه الدورات هامشياً فقط من خلال الصفات الفردية لهؤلاء المشتركون في الأمر. وهو لم يلحظ، على الرغم من ذلك، أن العديد من مثل هذه الدوائر لا تكمل نفسها أبداً بسبب الضعف الناجم عن الاضطراب في الدولة، مما يجعلها فريسة للغزو من قبل الجيران الذين هم من خارج النظام الذي تعمل الدائرة بداخله لتحقق نفسها.

فكرة وجود نظام، والذي هو، مجموعة من المكونات الميكانيكية التي لها علاقة ثابتة مع بعضها البعض، هي أمر جوهري لتصور السياسة علمياً. ويعتبر محرك السيارة مثال على هذا النظام: عندما تتعطل السيارة، فإن الميكانيكي قد يكون قادر على إصلاحها. وفي أحيان كثيرة نفكر في الاقتصاد على أنه قطعة من الآلات التي تكون مخرجاتها استخبارات خارجية، مثل الحكومة، يمكن توجيهها بالأحرى كما لو كانت الحكومة مالكة السيارة وترغب في تعزيز أدائها أو زيادة سرعتها بجهاز التعشيق. وهنا، إذن، يكون لدينا تشبيه آخر من تلك التشبيهات المهيمنة التي من خلالها يتم فهم السياسة: وليس كهيئة هذه المرة، ولا سفينة، وإنما كآلية. فالسياسي هو مهندس، ميكانيكي خارج النظام، يحاول أن يجعل الآلة تعمل بالطريقة التي نريدها نحن. يجب علينا أن نميز، أيضاً، بين ما هو الداخلي بالنسبة للنظام (وهو في اللغة التقنية الحالية ما يسمى "داخلي المنشأ") وما يؤثر عليه من الخارج (والذي يسمى بالشمل "خارجيّ المنشأ").

ويرتكز هذا التشبيه على العلوم السياسية. ويكّمن عنصر العلم في المحاولة لفهم السياسة كعملية أو كآلية، والمرتبط بشكل وثيق بالطموح التكنولوجي لاستخدام هذه المعرفة لتحقيق غاياتنا. وواحدة من الصعوبات في تصور السياسة بهذه الطريقة هي الحدود بين ما هو داخلي المنشأ وما هو خارجي المنشأ. وبعبارة أخرى، أين ينتهي النظام وأين تبدأ الاستخبارات الخارجية المناورة؟ عندما تدَّخل شارل دي غول في السياسة الفرنسية في عام 1958، على سبيل المثال، وأنشئ دستور جديد كلياً (أو نظام) في شكل الجمهورية الخامسة، هل كان هو كياناً خارقاً خارج النظام، أم هل كان هو جزء من النظام الأوسع الذي شُكِّل من قبل تقاليد السياسة الفرنسية؟ والجواب هو، بطبيعة الحال، أن كل شيء يعتمد على قواعد اللعبة الفكرية للتفاهم الذي يتم القيام به. ويمكن اعتبار الآباء المؤسسين الأمريكيين كواضعي نظام من القواعد الذي من خلاله سوف يعمل خلفائهم.

عندما نتناقش حول شيء ما، نحن نفترض بأنفسنا بأن نكون مستقلين وخارج أي نظام، ولكن عندما يتناقش أشخاص آخرون حولنا، فَهُمْ يناولونا على أن لدينا سمات ثابتة وأكثر أو أقل قابلية للتنبؤ ضمن نظام التفاهم. إنها فكرة فلسفية مبتذلة للإصرار على أنه لا أحد يستطيع الهروب من تحديد نظام يتشكل على حسب العرق والنوع والطبقة والتاريخ أو تجريدات أخرى، وهذا إلى حد ما يعتبر صحيحاً بشكل واضح. ولكنه سيكون حقيقة مثيرة للاهتمام فقط إذا شُكِّل النظام بحسب العرق والنوع والطبقة والتاريخ يمكن أن يُخْبرنا بدقة كيف سيتصرف الناس. وبما أنه لا يمكن، فقد تُرِكْنا مع حتمية باطلة: لا يمكننا الهروب —أيًّما كان ذلك فنحن لا نستطيع الهروب!

ومن ثم، تستند العلوم السياسية على الأساس الذي يفهم بشكل أمثل فيما يتعلق بالتشبيه من الهندسة. إلا أنها تستند أيضاً على الخطاب الذي يغاير الصورة والصورة النمطية والخيال والأسطورة (ومصطلح "الخطاب" نفسه) مع الحقيقة والأدلة والواقع وأخرى مثل: مصطلحات الصعب والشجاع والمثير للإعجاب. وبالبناء على تلك الأُسس، تستخدم العلوم السياسية موادها لبناء صرح كبير للنظرية —واليوم، بهذه المواد! يظهر العَالِم السياسي أولاً أمامنا كمالك لمنجم لا قعر له من البيانات.

البيانات هي (أصبح هذا اللفظ الجمع اللاتيني مفرد جمعي) مجموعة الحقائق التي يمكن أن يتم استخدامها لبناء واختبار النظريات: يمكن أن يصهر التاريخ بأسره ليوفر نوع واحد من البيانات لعَالِم السياسة المِقَدِم لنظرية الثورات، على سبيل المثال. ويمكن أن يعرَّف العالَم الحديث تقريباً على أنه ثَمَل تدريجي بالبيانات. موظفي الخدمة المدنية يقومون بجمعها، ويقوم الإحصائيين بتنقيحها، وأجهزة الكمبيوتر تقوم بتخزينها. والعالِم السياسي هو معرض لخطر أن يصبح كهؤلاء الجنرالات الذين لديهم استخبارات واسعة جداً بحيث أن خطة وتوقيت مهاجمة العدو هما معروفان ولكن غير معترف بهما لأن المعلومات الأخرى الكثيرة للغاية تجتاح مركز القيادة.

التصويت هو عبارة عن قطعة من البيانات، وكذا الإجابة على سؤال أحد استطلاعات الرأي، وفي جميع أنحاء العالم فإن حجم هذا النوع من المعلومات يتوسع باطراد. الأصوات والآراء تصبح بيانات لا غير، ومع ذلك، إذا تحولت إلى تجريدات تتشكل من خلال الاختيار المحدود المعروض في الانتخابات، أو الإجابة على سؤال أحد استطلاعات الرأي.

تبدأ البيانات في التجانس، ويجب دائماً في النهاية أن تهزم العديد من المحاولات البارعة التي تتم لتدمج التعقيدات، مثل: درجة حماسة الناخبين، أو مؤهلات المستجيب للاستطلاعات. فهي ليست فقط أن مثل هذه التعقيدات غير قابلة، من حيث المبدأ، لكي تتحول إلى بيانات؛ بل هي أن المعلومات ذات الصلة ليست دائماً متاحة بشكل واعي للمستجيب للاستطلاعات في لحظة الاستجابة. البشر هم أكثر من تراكيب من الاستنتاجات التي عُقِدت مع درجات متفاوتة من الشدة.

السياسة كما يراها العَالِم السياسي هي، بالتالي، أنظمة تكثفت بالبيانات، والهدف هو العثور على صلات سببية بينها. في هذا البحث، فإن تحليل المجتمعات الحديثة إلى جماعات متميزة هو إطار الفكر الذي لا يقدر بثمن —لكن أيضاً الواحدة التي تهدد بتدمير العلوم السياسية نفسها. لأنه إذا كانت الأسباب لما يحدث في السياسة سوف يتم العثور عليها في الاقتصاد، أو العمليات الاجتماعية، أو حتى الثقافة، فالسياسة إذن هي مجرد مجموعة من الآثار، وتفقد استقلالها كنشاط مستقل وذاتي التقرير. وقد يكون أحد النتائج أنه لا يوجد شيء في السياسة ليقوم العلم بدراسته.

في الواقع السياسة هي مستقلة بذاتها، على الرغم من أنه من الواضح أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغيرها من الأنشطة والهياكل البشرية. والسؤال الأساسي في العلوم السياسية هو: ما الذي يسبب مثل هذا ومثل هذه الظاهرة السياسية؟ لماذا، على سبيل المثال، تفوز الحكومات في بعض الأحيان بالانتخابات وتخسرهم في أحيان أخرى؟ قد يكون من الهام العثور على جزء من الجواب على هذا السؤال من داخل السياسة نفسها: على سبيل المثال، في تنظيم الحزب المتفوق للفائز. ولكن غالباً ما يستميل العلماء السياسيون كتفسير أكثر عمقاً وسيكون تفسيراً خارج السياسة تماماً —في، على سبيل المثال، الأمر المنفصل الذي على ما يبدو يسمى الاقتصاد. وقد كانت واحدة من الفرضيات البسيطة من هذا النوع هي أن الحكومات تقوم بإعادة الانتخاب إذا تم عقد الانتخاب على منحنى مرتفع من دورة التجارة. وإن كان هذا في واقع الأمر صحيحاً، فإنه سيوضح مقولة أن المعرفة قوة. كل ما على الحكومة القيام به للفوز في الانتخابات هو هندسة طفرة مع اقتراب الانتخابات.

المشكلتان الواضحتان هما، أولاً، أن الاقتصاد ليس الحيوان الأليف المستأنس الذي سوف يفعل ما يطلب منه، وثانياً، وكما يحدث، أن الفرضية في أي حال كاذبة. وكما هو شائع في العلوم السياسية، فإن العلاقة المتبادلة هي أمر ممتع ولكن العلاقة السببية هي أمر مرهق، على الرغم من أن عناصر العلاقة –المستهلك والناخب – هي موحدة لكونه الشخص نفسه.

وهناك مشكلة أخرى والتي يمكن أن يتم توضيحها من خلال أحد المشاريع المبكرة لصياغة العلوم السياسية في شكلها الحديث. في مطلع القرن العشرين، هاجمت الموجه الأولى من علماء السياسة الأكاديمية بعض أسلافهم النظريين لأجل الخطأ المفترض عن زعم أن البشر كانوا عقلانيين تماماً. هذا الخطأ قد وقع ظاهرياً من قبل السياسيين والمَنَظِّرين الذين قد حاولوا استقطاب الناخبين من ناحية الحجة العقلانية البحتة. وقد أشار العلماء السياسيون الجُدُد بانتصار لتلك الصورة، والصورة النمطية، والعواطف الناشئة في الحشود، والخلفية العائلية والعديد من العوامل الأخرى التي كانت في الواقع المحددات الرئيسية للسلوك السياسي. و

كما يحدث غالباً في مثل هذه التفاعلات الحيوية في الحياة الأكاديمية، أن الجانبين إلى حد ما يتعارضا في الأغراض —أخذ العلماء السياسيون الجدد للافتراض الواقعي ما كان في الواقع حجة معيارية تهدف إلى استخراج مواقف أكثر عقلانية للسياسة السياسية.

وحتى أكثر جوهرية من الناقد والنقد الجاري في لعبة المقاصد المتعارضة هو حقيقة أن مشروع العلوم السياسية هو محدود بسبب الحاجة إلى افتراض أن السلوك البشري هو في الأساس غير عقلاني. يحول العلم أيّما كان ما يدرسه إلى العملية الطبيعية التي لا تتأثر بالتفكير، لأن التفكير هو القدرة على تفسير العالم بمجموعة متنوعة من الطرق، وكيف يتصرف البشر يعتمد على تلك التراكيب التي لا يمكن التنبؤ بها. ولذا يفتقر السلوك البشري حتى للنظامية الموجودة في العالم الطبيعي. ملاحظة أن الحكومات غالباً ما تفوز في الانتخابات التي تُعْقد على مستوى مرتفع أو عالٍ من الرفاهية، على سبيل المثال، يمكن أن يتحول إلى ما يشبه فرضية السببية بأن المواطنين، سعداء مع هذا الوضع، يميلوا إلى التصويت لصالح الحكومة الحالية. ولكن هذا لأن البشر هم انعكاسين، ويمكن أن ينظروا للعالم بالعديد من الطرق الأخرى بجانب تلك ذات الرخاء أو عدم وجوده، والفرضية تفتقر إلى القوة الحقيقية.

هناك، بالفعل، مجموعة متنوعة من الأشكال المختلفة للسلوك الإنساني غير العقلاني كما قد تم دراسته من قبل علماء النفس، وإلى هذا الحد فإن العلوم السياسية في القرن العشرين قد ولّدت عدداً كبيراً من الفرضيات الرائعة وساعدت في تنظيم المعلومات، بطرق مثيرة للاهتمام، والتي هي في الواقع لا غنى عنها لفهم سياسة أي دولة معينة. ولكنها، في الشكل السلوكي لقد كنا فقط نضع الرسوم التخطيطية، قد برهنت شيئاً من خيبة الأمل، وتخلفت عن النموذج الجديد للعلوم السياسية التي تتناول المشكلة من اتجاه آخر. بدلاً من التركيز على العواطف وردود الفعل، فإن نظرية الاختيار العقلاني تشغل نفسها بالمشاورة العقلانية. يتخذ السياسيون والناخبون خيارات باستمرار، ونحن نختار من ناحية تفضيلاتنا كما صيغت من خلال أفكارنا حول المسار المحتمل للأحداث. وهذا ما يسمى "المنفعة المتوقعة" ويمكن أن يدرس من ناحية المنطق الرسمي للتفضيل. وثمة تطور معين لهذه الدراسة تلقي بالضوء على العلاقات بين صناع القرار المنفصلين الذين يختارون "استراتيجيات" فيما (بشكل مضلل) يسمى "الألعاب".

والسؤال الذي طُرِح من قبل منظِّرين الاختيار العقلاني هو: تحت أي ظروف يكون من العقلانية أن يُختار استراتيجية التعاون مع الآخرين (التسديد عن السلع العامة مثل الحدائق أو الدفاع على سبيل المثال) مقابل ما هو (بناءً على هذه الافتراضات) يعتبر الاستراتيجية العقلانية الأكثر وضوحاً بشكل فوري، تلك عن ملاحقة ميزة واحدة وكونه "متسابق حر" لما قد دفع لأجله الآخرين؟

وفي أحيان كثيرة يتم تحليل هذه القضايا على أساس معضلة السجين الشهير، حيث يتم إبقاء اثنين من السجناء بمعزل عن العالم الخارجي من قبل مدير الشرطة يجب أن يقرروا بناءً على استراتيجياتهم. الحالات هي أنه إذا كان أ يعترف و ب لا، من ثم أ يحصل على عقوبة خفيفة و ب واحدة ثقيلة. وإذا كان ب يعترف، سيكون هو من يحصل على عقوبة بخفة و أ هو من سيعاني. وإذا كلاهما اعترف، سوف يحصلون على عقوبة ثقيلة تماماً على حد سواء. وإذا، مع ذلك، هما وثقا في بعضهما البعض، ولم يعترف أيّاً منهما، فكلاهما سوف يحصلان على أخف العقوبات لجميعها. وبالتالي، فالثقة في هذه اللعبة كما في الحياة، محفوفة بالمخاطر ولكنها أيضاً يمكن أن تكون لها أعظم إنتاجية.

ومن اللافت للنظر كيف أن هذا الهيكل بعيد الاحتمال على نطاق واسع أن يضفي الطابع الرسمي ليغطي كل شيء من أساس الدول إلى العلاقات الدولية وتأمين الفراغات العامة.

قد ولِّدت بديهيات الاختيار هذا أدب تقني كبير ومثير للإعجاب. وما هي توضحه هو ميل العلوم السياسية لتصبح مستعمرة من قبل الاقتصاديين، بالنسبة لعوامل وضع النظرية بهذه الطريقة هم الجهات الفاعلة الاقتصادية بشكل أساسي. وهذه هي الحقيقة التي توضح ما قد يبدو بشكل جيد للقارئ تناقض في حجتنا. لقد برهنّا أن العلوم السياسية يمكن أن تفهم البشر على أنهم غير عقلانيين، وما هم إلا مستجيبين للمحفزات. وبذلك فهنا في نظرية الاختيار العقلاني يكون لدينا شكل من أشكال العلوم السياسية الذي يستكشف خيارات العوامل العقلانية. وإذن، بالتالي، يمكن للعلوم السياسية أن تستوعب العقلانية؟

جوهر هذه المسألة يكمن فيما نعنيه بالعقلانية. نحن لا نحتاج هنا إلى الخوض في التمييز بين مفهوم العقل في الفلسفة الكلاسيكية من جهة و"العقلانية الذرائعية" للجهات الفاعلة الاقتصادية المجردة المختلفة إلى حد كبير من جهة أخرى.

كل ما نحتاجه إليه لنقوم بالملاحظة هو أنه عندما يتصرف البشر فإنهم يسعون على حد سواء إلى تحقيق الرغبات التي تحث على السلوك، والتعبير أيضاً عن أنفسهم في الحفاظ على الهوية التي تم اختيارها. يمكن لنظرية الاختيار العقلاني بشكل محدود أن تحول العنصر الأول إلى صيغة من خلال تحديد وترتيب الأفضليات، ولكنها لا يمكن أن تتعامل مع العناصر الأخرى للسلوك. وهذا هو الحال بصفة خاصة في السياسة (وأقل من ذلك في الاقتصاد) أن هذا العنصر من سلوكنا هو بارز بشكل خاص. وقد هاجم نُقاد نظرية الاختيار العقلاني بشكل وحشي العمى الخاص بها في الطريقة التي يتصرف بها الناس من مختلف الثقافات بأنفسهم.

ومن ثم فإن الدراسة العلمية للسياسة هي إنجاز كبير ولكن محدود من جيلنا. ومثل أي شكل آخر من أشكال الفهم، فهي تكتسب قوتها من قيودها، ولكن ما يحدث أن هذه القيود المحددة للعلم بمعناه الأكمل هي مقيدة بشكل خاص بفهم حياة الإنسان. ولكن العلوم السياسية غالباً ما تهرب من هذا القيد من خلال تجاهل المتطلبات الصارمة للعلم كتخصُّص. فالكثير من موادها تاريخي ووصفي، كما يجب أن تكون في الواقع إذا أردنا أن ندرك أي فهم لحكومة الدول الحديثة فلا يمكن فصلها عن ثقافة الناس الذين يعيشون فيها.

الإيديولوجية (الفكر) تتحدى السياسة

السياسة، جنباً إلى جنب مع العمل البدني وألم الولادة، هي في المصطلحات المسيحية واحدة من لعنات البشرية. لقد حملت الآلات الكثير من لدغات العمل، وألم المخاض لم يعدّ بنفس الألم الذي كان عليه. ولكن ماذا عن لعنة السياسة؟ إذا كان الرجال ملائكة فلن تكون هناك حاجة إلى حكومة. ولكن بما أن هناك بعض الحاجة لنوع من الحكومة، فهل من الممكن أن نعثر على حل أفضل من الولايات التي كشفت لنا من خلال التاريخ بأنها مليئة بالحرب والفقر والعنف؟ في أحيان كثيرة آمال كثيرة من هذا النوع قد ثارت بين الفقراء على هامش السياسة، وفي بعض الأحيان قد أسرت المركز. وقد استمدت هذه الآمال بما لا يدع مجالاً من النسخة الألفية للمسيحية، وكان لها عواقب متفجرة.

يعتقد القائلون بتجديد العماد في قرب المذهب السماوي الجديد من السيطرة على البلدة الألمانية مونستر عام 1534، على سبيل المثال، وقد تم إنشاء ما اعتقد أنه سيكون مجتمع مثالي.

فهو يحمل تشابهاً ملحوظاً من الشمولية الحديثة. وكان الميل إلى الاستبداد الديني واضحاً في الحرب الأهلية الإنكليزية بعد عام 1642. "ومن تصاميم الإله"، كتب أحد رجال الدين بنفس الأسلوب "ليستدعي الحكومة المدنية وجميع الأشياء هنا أدناه، في الصورة ومحاكاة الأشياء أعلاه".

وثمة تقليد قوي مع جذورها في الفلسفة قد ركز الاهتمام أيضاً على مشروع المجتمع المثالي. وقد تعرض العديد للسحر من قبل تقدير أفلاطون الفيلسوف الذي هرب من كهف الظلال الذي يعيش فيه معظم الناس ورؤية حقيقة الأمور. الحاكم الحقيقي يمكن أن يكون فقط الفيلسوف، لأن الفلاسفة فقط هم من يحصلون على المعرفة اللازمة لتوجيه المجتمع الحقيقي. وبعد ذلك بفترة كبيرة، اعتقد فلاسفة القرن الثامن عشر أن ما فطنوا إليه بالعقل يُشكّل المعرفة اللازمة لتحقيق العدالة في العالم، وهي عملية كثير منهم لم يستطع أن يميزها عن جرف النظام القديم. إنهم كانوا هؤلاء الكُتّاب الذين تخلّوا عن الاشمئزاز باستبداد الغربيين التقليديين، لأنهم قد أدركوا أن النظام الجديد يتطلب ليس فقط المعرفة ولكن أيضاً السلطة غير المحدودة. وكانت الدولة الأوروبية، التي تقيَّد بشكل كبير من قبل الدستورية وسيادة القانون، لهذا السبب بالذات قد حُكِم عليها بالنقص.

لقد أُعدت التربة الجديدة التي نمت فيها تلك الأفكار من قبل فرانسيس بيكون، الذي استنبط أن غرض الحياة أن تكون تراكم للمعارف المفيدة في سبيل تحسين الظروف البشرية. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت قد اكتسبت التكنولوجيا مثل هذه السلطة على الطبيعة التي كان المفكرين المتقدمين يحلمون بالفعل بممارسة نفس نوع السلطة على المجتمع. ولقد جاءت مغامرتهم الأولى في فرنسا في عام 1789. والحقيقة أنها قد بلغت ذروتها في الدم والطغيان الصِرْف فأرسلتهم مرة أخرى، كما كانوا، إلى لوحة الرسم.

العديد من تيارات الفكر قد غذَّت الطموح الذي يشبه البحث عن القوة السحرية. المضاربات الدينية حول الوحي التدريجي للإله وفكرة المؤمن بأن الإله هو الخلق، بدلاً من الخالق الخارجي له، وانتشر هذا إلى فلسفة. في إسكتلندا، عدد من المفكرين مثل آدم سميث وآدم فيرغسون نظر لتاريخ البشرية بمثابة تقدم لمراحل التطور: لقد تطور الناس من البدو إلى المجتمع الرعوي الذي قد أفسح المجال للزراعة وبلغت ذروتها في المجتمع التجاري في العصر الحديث.

وقد اتخذت كل خطوة لتصبح شكل أعلى من أشكال الحضارة، موجّه من قبل ما أسماه آدم سميث "اليد الخفية". في ألمانيا، قد جاءت هذه والعديد من الأفكار الأخرى ليتم تفسيرها بشكل مؤثر من قبل الفيلسوف هيغل، الذي كشف لقرائه عن أن التاريخ الذي راءه المشككين بمثابة دورة صعود وهبوط فحسب على مطبات الحماقة البشرية، هو في الواقع يظهر هيكل عقلاني. لقد اعتقد هيغل أن التاريخ تقدم؛ وأن موضوعات الدولة الحديثة تمتعت بشمولية الخبرة التي كانت مجرد احتمال في المجتمعات السابقة.

كانت فلسفة هيغل فلسفة هائلة ومعقدة، لكنها نقلت المساعي المروعة إلى مجموعة من التلاميذ الصغار الذين اعتقدوا أنه قد حل، أو على أقل تقدير حلها تقريباً، لغز الوجود البشري. وكان أكثرهم شهرة هو كارل ماركس، الذي دمج فلسفة هيغل مع الأفكار الاشتراكية المزدهرة في وقت مبكر من أوروبا الصناعية. وكشف ماركس عن سقوط الرجل في مؤسسة الملكية الخاصة التي قد ظهرت على ما يبدو بعد المرحلة البَدْوية من الشيوعية البدائية. وكان مصير البشرية هو تجديد هذه القصيدة الرعوية الطائفية المبكرة في شكل تكنولوجي متقدم، وهذا الإنجاز الذي كان قد استدعى معاناة التاريخ.

لقد كان توصيف ماركس للعالم الحديث هو الذي قدم له مثل هذا التأثير. وكان هيغل يقول إن بعد العبودية والقمع من التاريخ، قد حققت أوروبا الحديثة في النهاية الحضارة التي أصبح الجميع فيها أحرار. لقد كشف ماركس لأتباعه أن هذه الحرية الرسمية كانت في الواقع أكثر الأشكال الخفية من الاضطهاد الذي قد نشأ قط. كان الأشخاص ذو الآراء العصرية، من وجهة نظر ماركس وإنجلز، يضعون مخطط للبيان الشيوعي في عام 1848، أكثر قليلاً من الدُمَى المحرَّكة من قبل القوة الغامضة لرأس المال، الذي حضهم على التجارة والهجرة والعمل وحتى التفكير وفقاً للمنطق الخفي لنموذج الرأسمالية في الإنتاج. لقد كان هناك أشخاص ذو آراء اشتراكية من قبل، ولكن ماركس ادعى أن آرائه كانت أول الاشتراكية العلمية —المعرفة بالحال البشرية التي في نهاية المطاف، بعد آلاف السنين من التقاذف عن طريق أمواج الضرورة التاريخية، سمحت للبشرية بأن تستولي على دفة سفينة الدولة وترشدها إلى الميناء. وهي لا تتطلب سوى أولئك الذين لديهم هذه المعرفة للاستيلاء على الجسر في العملية التي تسمى الثورة.

وكان هذا رائع للغاية، فإغواء المواضيع الدينية والفلسفية طويلة الأمد قد استمر في فتن الأجيال اللاحقة. فهو يجمع بين الميلودراما البسيطة الجاذبة للشعب التي كانت قد صُممت لتحرّكه —البروليتاريا (طبقة الكادحين) غير المطورة —مع عتاد من الأفكار التي يمكن أن تثير المزيد من الأتباع الفكريين. وكان هيغل قد مال إلى الاعتقاد بأن التاريخ قد، بمعنى من المعاني، أتى إلى نهايته؛ وقد اعتمد ماركس الفكرة وقد حدد موضعها في المستقبل، كمشروع ينبغي المكافحة لأجله. وعلى عكس هيغل، فإن ماركس قد سلَّم الدولة إلى ما قد سماه الماركسيين في وقت لاحق "مزبلة التاريخ". وبالفعل، فإن قدراً كبيراً مما شكَّل الحضارة حتى الآن كان من الممكن أن يختفي في العصر الجديد: الأخلاق، على سبيل المثال، والقانون. الفلسفة نفسها، التي تصارع بشكل مضني مع التجريدات المعقدة التي يعود تاريخها إلى تاليس واليونانية قبل سقراط، كان من الممكن أن يحل محلها وعي مباشر وبلا تدخل أطراف ثانية للواقع البشري، متاحة للجميع. وكما كتب ماركس في أحد تعبيراته الأكثر شهرة: "إن الفلاسفة قد فسروا العالم فحسب؛ وهذه النقطة هي لتغييره".

الماركسية ليست مهمة فقط تاريخياً، ولكن أيضاً لأنها كانت بمثابة نموذج للعديد من الثورات اللاحقة من نفس النوع. ولقد شَهِد المحبون لها بالإثارة الهائلة للناس لهؤلاء الذين قد سقط لهم جميع العناصر المربكة من الحياة فجأة في المكان الصحيح. ولذا كانت مختلفة تماماً عن الكتابة السياسية. يمكن للمرء أن يكون ليبرالياً عاطفياً أو محافظاً، يدعم البرلمان أو الملك، ويدافع عن أو يعارض توسع الامتيازات، وهلم جرا، دون تخيل تلك الحماسيات بأي شكل من الأشكال والتي تشكل التجلي. وبالفعل، في العصر الذي فيه العقيدة المسيحية آخذة في الانخفاض، كانت الماركسية حزمة الاقتصاد الذي مدَّ تابعيه بالسياسة والدين والهوية الأخلاقية كلٌ في واحد. ولهذا السبب بالذات، هي ليست عقيدة سياسية، ومع ذلك إذا تم قبول مطالبها، فسوف يكون هناك شيئاً أكثر أهمية بكثير جداً. تعطي المذاهب السياسية الأسباب؛ فهي تتحدث لبعضها البعض. لا يمكن للماركسية أن تعلن سوى الحقيقة. بالنسبة لماركس، السياسة مجرد زُبَد يجمع من قبل عمليات أعمق. وبالتالي فنحن بحاجة إلى تمييز الماركسية والتجليات المماثلة، من ناحية واحدة، عن المذاهب السياسية، التي لديها منطق واضح للغاية، من جهة أخرى.

ويمكن أن نسمي هذه المذاهب، التي تعدّ بتحرير أرضي، الأيديولوجيات؛ ويجب أن تكون مهمتنا القادمة هي شرح هذه الكلمة الغريبة.

لقد تم استحداثها في عام 1797 من قبل فيلسوف فرنسي يدعى ديستيوت دي تريسي الذي قد نجا بالكاد من الرعب مؤخراً. كان يعمل تريسي في المشروع المركزي للفلاسفة في تلك الفترة: لتنقية الفهم من خلال جلب المفاهيم لاختبار التجربة ونبذ تلك التي تفشل. وربما يكون قد سمى هذا العلم الجديد بعلم النفس، ولكن يعتقد أن اشتقاقها (من المعنى اليوناني للنفس "الروح") قد ينقل شيئاً غير مقبول روحياً. لذا استحدث "أيديولوجي" ولقد ظلت على حالها. وما لبث أن سميَّ أنصاره بالأيديولوجيين "العقائديين". وكالجمهوريين الليبراليين في العقد الفوضوي للثورة، لقد جاؤوا لدعم ضابط شاب صاعد يدعى بونابرت. وسرعان ما تجاهلهم، مشيراً إليهم بازدراء الأيديولوجيين "العقائديين" كالمنظِّرين الذين تدخلهم في السياسة يضر أكثر مما ينفع. ولقد استمر ديستيوت دي تريسي في تطوير علمه من الفهم، على مدى أربعة مجلدات، حتى عام 1815، ولكن لفظة "إيديولوجية" لحظة نجاتها مجرد مصطلح عرضي من خلاله تعبر عن احتقار المثقفين غير العمليين.

في عام 1846، كتب ماركس وأنجلز عمل ضخم سمي الإيديولوجية الألمانية والتي فيها هاجموا شركائهم السابقون في دائرة شباب هيجليون. تملك، كما اعتقدوا هم، الحقيقة حول كيفية عمل المجتمع، قد جعلهم في حاجة إلى مصطلح لوصف المعتقدات الخاطئة لأولئك (وبخاصة البرجوازية) الذين فشلوا في تجاوز الوضع الاجتماعي. لقد وافقوا على كلمة "أيديولوجية". ولم يتم نشر هذا العمل حتى عام 1926، ولكن الكلمة قد تم إطلاقها في اتجاه جديد. وبالفعل فإنه سيكون واضحاً أنها قد تضمنت فكرتين متناقضتين تماماً: واحدة عن الحقيقة وأخرى عن الزيف. قد عنيت الأيديولوجية (للأيديولوجيين أنفسهم) صحة فلسفية تكشف عن الحقيقة، و(بالنسبة لماركس) الزيف الشديد الذي يحتاج إلى أن يطهر. مشكلة التناقض الواضح تختفي، على الرغم من ذلك، عندما يدرك المرء أن زيف تلك الأفكار الخاطئة مكفول من خلال حقيقة أفكار المرء خاصته. تشير الإيديولوجية إلى، كما كانت، القطبين السلبي والإيجابي للقناعة العقائدية. وكان لدى الماركسيون فهم حقيقي للعالم، وبالتالي فإن كل ما يتناقض لهم يجب أن يكون مزيفاً —وهذا هو، أيديولوجياً، الذي يعني أن كلاهما مزيف، ومزيف لأنه يعكس الموقع الاجتماعي الخاطئ. ويصادف نفس الاستخدام المتناقض إصدارات فوضوية من الحقيقة، أو هؤلاء النساء الراديكاليّات (متطرفات).

وطالما يستوعب المرء هذا التعايش، يمكن استخدام مصطلح الأيديولوجية بدون التباس خطير على أنه يشير إلى الحقيقة على حدٍ سواء، وأيضاً إلى جميع المعتقدات الأخرى التي يحكم عليها بأنها مزيفة من حيث هذا الاعتقاد. وبالتالي فإن الأيديولوجية تستنفذ كامل مجال الحقيقة والخطأ، طالما يحكم المرء بأن ما يعرف، كما قد اعتقدا ماركس وأتباعه بأنهم فعلوا، هو ما يكون الحقيقة.

نحن بحاجة إلى إتباع مغامرات هذه الكلمة أبعد من ذلك قليلاً. حدثت المغامرة الأولى داخل الماركسية نفسها. وأكدت الماركسية أن الأفكار تعكس الأوضاع المادية، والأفكار الخاطئة للبرجوازية، والتي تعكس الظروف البرجوازية، كانوا "أيديولوجية البرجوازية". ولكن منذ كان يعتقد أن جميع الأفكار كان يتم إنتاجها اجتماعياً، فيجب أن ينشأ سؤال: من أين أتت الأفكار الشيوعية؟ وكان الحل بأنهم فقاعات خرجت من تجربة البروليتاريا (طبقة الكادحين) الذين قُدِّر لهم أن يجلبوا الكشف عن حقيقة الشيوعية إلى حيز الوجود. وكانت الماركسية بهذه الشروط أيديولوجية —الأفكار المحددة اجتماعياً —البروليتاريا الصاعدة، والتي اتضح أيضاً أنها حقيقية. مثل هذا الرأي قد استمد، على سبيل المثال، من قبل لينين، الماركسي الأكثر شهرة في جيله.

ولقد نتج تطور ثاني من نمو العلوم السياسية كتخصُّص أكاديمي، وبخاصة في الولايات المتحدة، في نهاية القرن التاسع عشر. ومن بين المواد المعروضة للدراسة كانت النظريات المتنوعة نوعاً ما لجميع أولئك الذين قد كتبوا، في لغة واحدة أو أخرى، عن السياسة. افتقرت كلمات مثل "نظرية" و"مذهب" إلى المهارة الفنية اللازمة من أجل تطوير الاستقصاء، لذا جاءت "أيديولوجية" لتستخدم للإشارة إلى المتنوعات الكاملة هذه للمعتقدات، بما في ذلك كل من الأفكار السياسية وما نقوم به هنا من وضع للعلامات كنوع خاص من الإبداع الفكري. كانت لفظة "أيديولوجية" أجنبية، ورنانة ومثيرة للإعجاب، وكانت لتولد العديد من الكتب مع فصول سرد الحجج حول "المذاهب" المختلفة التي يتألف منها النقاش السياسي.

قصة الكلمة هي، إذن، لافتة وتغطي ما هو حالٌ حقيقي، ومزيف، وسياسي. ومنذ أن نمت صناعة أكاديمية بأكملها حول مشروع تأويل عدد كبير جداً من المعاني البديلة لهذا المصطلح، كان هناك حالة واضحة لتركها تحت رحمة الغموضية الاصطلاحية. ولكن استمراريتها مع الماضي تشير إلى أنها لا تزال مفيدة. الأيديولوجيات، على النقيض مع المذاهب السياسية، تدّعي الحقيقة الخالصة. هن يشرحن ليس فقط العالم، ولكن المعتقدات الخاطئة للمعارضين أيضاً.

الأيديولوجيون (المذهبيون) يمتلكوا المعرفة ذات السعي لأمد طويل عن كيفية إلغاء السياسة وإنشاء المجتمع المثالي. كيف يمكن للمرء أن يضع مثل هذا الادعاء على المحك؟ كتب ماركس بنفسه في أطروحات حول فيورباخ عام 1846 أن المشاكل النظرية وجدت حلها في الواقع العملي. الطابع المنطقي للماركسية، كتلك لغيرها من الأيديولوجيات، عن طريق هذا المحك تنكشف في تصرفات أتباعها عندما يأتون إلى السلطة. ما فعلوه دائماً كان لتأسيس عهد من الحقيقة، والذي فيه تختفي المناقشة ولا شيء آخر سوى الأيديولوجية يتم تدريسها في المدارس والجامعات ووسائل الإعلام والمحاكم وفي كل مكان آخر. وهذه الخاصية للماركسية هي حقيقة عالمية، غير متأثر بالثقافة. في كوبا بين الأمريكيين الإسبانيين وفي العديد من الدول في أفريقيا والصين وعلى الأخص في الاتحاد السوفيتي حتى انهياره قد تم اعتماد نفس السياسة بالضبط، حيث أنها تتبع مباشرة الأيديولوجية (الفكر) نفسه.

من السهل أن تخلط بين الأيديولوجيات والعقائد السياسية، لأنه كيف يبدون هو دائماً يحدد بجزء كبير (كما هو الحال مع جميع التدريبات البلاغية) من قبل الجمهور والمحتوى.

الشيوعين وغيرهم من الأيديولوجيين يعملون في دول ديمقراطية ليبرالية يجب تقديم معتقداتهم كما لو كانت مجرد خيارات السياسة لتكون معتمدة من قبل حجج عامة ويمكن الدفاع عنها، من أجل جَزْمِيّة إيديولوجية تبدو مجرد سخيفة إلا في المحادثة مع المؤمنين الرفقاء. ومن ناحية أخرى، قد تصيب الحَمِيّة أي مذهب سياسي بالاعتقاد أن مبادئها وحدها يمكن أن تنقذ العالم من الشر. التحرريون الذين يعتقدون أن المشاكل السياسية تسبب فقط من قبل الحكومات التي تدخل في العلاقة التعاقدية الطبيعية بين الأفراد الذين ينتقلون من المنطق الخطابي إلى المنطق الأيديولوجي. "الديموقراطية" هي في بعض الحيان الشعار لأولئك الذين يفكرون أن جميع المشاكل السياسية يمكن أن يتم حلها إذا أصبحنا فقط (ما لم نكن عليه بعد) دولة ديمقراطية حقيقية. يمكننا أن نقول إن الوهم السياسي للأيديولوجية هو أن هناك بنية ممكنة للمجتمع الذي إنجازاته سوف تسمح للجهات الفاعلة العقلانية لتأسيس عالم سعيد.

عادة ما يتم الإشارة إلى الأيديولوجية عن طريق وجود هيكل ثلاثي للنظرية. وتكشف المرحلة الأولى لنا أن الماضي هو تاريخ لقمع بعض المستويات المجردة للشخص.

إنها تهتم بالعمال كطبقة، وليس (كما يجب أن يكون السياسي) مع عمال في وقت ومكان معين؛ أو مع النساء بشكل عام؛ أو مع هذا أو ذاك العرق. استياءات محددة قد اجتاحت جميعها لتصل إلى أعراض القمع المحدد هيكلياً. وواجب الوقت الحاضر هو بالتالي أن تحشد الطبقة المضطهدة في صراع ضد النظام القمعي. ولا يقتصر هذا الصراع على المناطق التقليدية للسياسة. بل هي تنشب في كل مكان، حتى في أماكن الاستراحة النائية للعقل. والهدف من هذا الصراع هو تحقيق مجتمع عادل تماماً، وهي علية تسمى عموماً التحرير. وبالتالي فإن الأيديولوجية هي اختلاف يلعب على الموضوع الثلاثي للقمع والصراع والتحرير.

والسياسة، على النقيض من ذلك، تدعي أن أي دولة سوف تحتوي على العديد من الطرق للحياة وأن النظام السياسي المستجيب يجب أن يجعل من الممكن لرعاياه أن يتبعوا النزعة الخاصة بهم. وأحد مقتضيات هذه الممارسة أن معظم الحياة لن تكون عن السياسة، أي أكثر من معظم كرة القدم يتكون من الجدل مع الحَكَمْ. مذهب أن كل شيء هو سياسة هو علامة مؤكدة النجاح للمشروع الأيديولوجي لاستبدال حكم القانون من قبل إدارة الناس. وثمة مقتضى آخر وهو أن المجتمع سوف يكون بالضرورة ناقص، لأنه إذا سمح للناس بأن يكونوا مسئولين أخلاقياً، فإن بعضهم سوف يكون بالتأكيد غير مسئول.

فالأيديولوجية تتحدى السياسة باسم المثالية التي بها تكون جميع الرغبات مُشَبعة، ولكنها في البداية تبسط القضية من خلال إبعاد المحكمة لجميع ولكن المحدود بشكل ملحوظ الجداول الزمنية للرغبات المعتمدة، والتي عادةً ما تسمى: الاحتياجات". غالباً ما ترمز كلمة "مجتمع" إلى الطريقة البسيطة في الحياة التي نعيشها جميعاً في دور أساسي واحد، كرفيق أو أخت أو متعي أو مجرد إنسان. لقد حلم الأيديولوجيون الكلاسيكيون للقرنين الماضيين بدراما الثورة. ومفهومهم الوحيد عن النشاط السياسي كان العمل من أجل جعل هذا الحدث الكبير يتحقق. لم تطر قط عثة بين اللهيب مع الكثير من الحماسة أكثر من الثوري. لقد تحولت الثورات لتصبح ما يسميه متعاطي المخدرات "رحلة سيئة"؛ ولكن الحلم من حيث تظهر الدراما هو بعيد عن الأموات. يجب علينا النظر فيما بعد لكيفية اختلاطها مع التيارات العميقة للفكر المعاصر.

هل يمكن أن تبقى السياسة في القرن الحادي و العشرين؟

يروي "مكيافيللي" في الكتاب الثالث من "نقاشات حول الكتب العشر الأولى من ليفي"، قصة الروماني الغني الذي قام بتقديم الطعام إلى الفقراء الذين كانوا يتضورون جوعا أثناء المجاعة، و قام الرومان بإعدامه لقيامه بذلك. فقد قالوا أنه كان يحشد شعبا ليصبح طاغية. و يسلط هذا الرد الضوء على التوتر بين الآداب العامة و السياسة، و يوضح اهتمام الرومان بالحرية أكثر من الرفاهية. فهو يبرز حقيقة أن الطريقة التي نحكم بها على الأفعال تعتمد على فكرتنا عن ماهية السياسة. فقد قام "جونيوس بروتوس"، الذي حرر الرومان من "تاركين" الطاغية، لاحقا بإعدام أبنائه بتهمة التآمر ضد النظام الجديد. فهل هذا يوضح أن السياسة عمل قذر، أم أنها تدعو إلى أكثر التصرفات البطولية الممكنة للبشرية؟ بالتأكيد لا يمكن أن يناسب هؤلاء الرومان الرأي الحديث القائل بأن السياسة ما هي إلا أحد الصناعات الخدمية التي تتيح لنا المضي قدما في لعبة الحياة، أو أنه يتعين على الحكام إقامة مجتمع عادل تماما.

يقوم السياسيون المحدثون و موظفي الدولة بزيادة سلطتهم بتقديم الطعام للجائعين و المحتاجين، و لكننا لا نقوم بإعدامهم. فهل هذا يعني أننا لا نأبه بالحرية؟ أنا لا أعتقد ذلك، و لكن الاختلاف بيننا و بين الرومان يثير بعض الأسئلة اللاذعة. و هي أسئلة تتعلق بمستقبل السياسة نفسها، و تعد المضاربة حول الطريقة التي تسير بها الأمور هي عنصر أساسي في الفكر السياسي. فليس هناك تقاطع أكثر أهمية في السياسة من ذلك التقاطع بين الحاضر و المستقبل. و لننظر، إذن، كنموذج لهذا النوع من الجدل، في قضية الأخلاق و السياسة. و يمكن وضعها على هذا النحو: فربما يكون العمل الخيري، الإحسان، الإيثار، و مساعدة الفقراء هي أمور رائعة أخلاقيا. فما هي أهميتها السياسية؟

و يصبح تساؤلنا أكثر نفاذا إذا تذكرنا أن السياسة وُجدت نتيجة بعض الظروف التاريخية، و قد تنتهي بنفس الطريقة. فقد تنتهي بسبب ظهور شيئا جديدا أفضل؛ أو ربما بسبب قيام شيء قديم للغاية و مرن باتخاذ شكلا جديدا. و لكن إذا ما أُريد لنشاط السياسة أن ينتهي، فستنتهي مؤسسة الدولة معه. فمهاجمة أحد الأشخاص تعني تهديدا للآخر. و قد سبق أن ناقشنا بالفعل التحدي الأيديولوجي الذي يهاجم الدولة باسم المجتمع العادل تماما، حيث أن "المجتمع" مصطلح أساسي، و يرجع ذلك جزئيا إلى أن طابعه الحقيقي غامض بشكل ملائم، و يرجع ذلك أيضا جزئيا إلى أن المجتمع يمكن أن يرمز (حيث لا يمكن للدولة) إلى نظام واحد للحياة.

و كان من شأن هذا النظام الواحد أن يحل محل السياسة بالحكم الأخلاقي، و كان من شأنه أن يكون مجتمع مثالي بالمعنى الغريب أنه لن يكون هناك أي جريمة، جشع، أو فقر لأن الناس كانوا سيكونون مندمجين تماما في المجتمع. و بما أنه سيكون كمالا أخلاقيا دون جهد، فيمكننا أن نصفه على السواء إما كانتصار أو كانقراض للأخلاق. و هذا هو أحد صيغ المفارقة التي نحن بصدد استكشافها.

و يمكن أن نطلق على هذا المشروع الفعال "النزعة الأخلاقية السياسية". و يمكن أن يعمل في عدد من المجالات المختلفة، و يمكننا أن نوضح الطريقة التي يعمل بها من خلال التطرق إلى المشروع الذي ينبغي فيه أن يحل النظام الأخلاقي الدولي الناشئ محل الدولة ذات السيادة على الصعيد الوطني. و أحيانا يتم تقديم التدويل كمشروع يتم دعمه؛ و تبدو في الغالب كتحليل للحركة الحتمية (و المرغوبة) للشئون.

و تكمن المشكلة الأولى التي يعد التدويل جوابا لها في تلك المشكلة الخاصة بالحرب. و قد رأينا في وقت سابق أنه كان يعتقد أن الأسر الملكية هي سبب الحرب، و أن الجمهوريات هي الحل. و في هذا الإصدار الجديد من الادعاء بأن الحرب تنجم عن المؤسسات الفاسدة، و أنه يُنظر إلى الدولة ذات السيادة على الصعيد الوطني على أنها سبب الحرب، و أن نمو الحكومة الدولية هو الحل. فالنظرية القائلة بأن المؤسسات الفاسدة تسبب الشرور الاجتماعية تفترض أن البشر هم مخلوقات بلاستيكية تعكس المؤسسات التي يجدون أنفسهم فيها.

فهي تفترض، بعبارة أخرى، أنه لا يوجد شيء يذكر يمكن أن يطلق عليه "الطبيعة البشرية". و إذا كان البشر مطواعين على هذا النحو، إذن فسوف ينشأ عن ذلك أننا قد نكون قادرين على حل ليس فقط مشكلة الحرب و لكن حتى المشكلة الجوهرية المتمثلة في العدالة نفسها. و، بعد هذا الفكر، لا يسعى بعض المؤمنين بالدولية إلى أقل من توزيع عادل بين جميع شعوب العالم من المنافع(أي، الحقوق) المادية و المعنوية المتاحة في العالم الحديث. و بينما يتم الإفصاح عن هذا المذهب، يتم الكشف عن الطموح بإحلال الأخلاق محل السياسة حيث ينطوي على إلغاء اثنين من أعمدة السياسة المركزية: و هما الفرد، كشخص نفعي، و دولة الأمة، على أساس أنها ليست سوى منظمة الأنانية الجماعية، و تسمى أحيانا بالقومية. و يتم تعريف الأخلاق في هذا النوع من الجدل على أنها ليست سوى عطاء غير أناني، و يُنظر إلى السياسة باعتبارها عملا قذرا.

و يحتاج مشروعا من هذا النوع أن يفسر السبب وراء فشل جميع الأجيال بدءا من "آدم" إلى "أكواريوس" في تحقيق الكثير من التقدم فيما يتعلق بهذا التحسن الكبير في الوضع الإنساني، و هنا تستعير الحجة الخاصة بالنزعة الأخلاقية السياسية المعاصرة تفسيرا من الأيديولوجية. فقد تم حظر العدالة إلى الآن (كما يقال) من قبل مصالح النخب المسيطرة التي تسيطر دائما على الدولة.

و في الإصدارات القديمة، قامت هذه الحجة بوضع الأغنياء بجوار الفقراء، البرجوازيين بجوار البروليتاريين، و الإمبرياليين بجوار الشعوب الخاضعة. و قد ركزت نظرية أحدث على العلاقات الظالمة: البيض الذين يظلمون السود، الرجال الذين يظلمون النساء، و هلم جرا. و على الرغم من أن الكثير من هذه العلاقات تمثل كاريكاتير ميلودرامي، إلا أنها تتوافق مع أحد المزايا المركزية للسياسة من أيام "سولون" و حتى الوقت الحاضر.

و تتمثل هذه الميزة في حقيقة أن السياسة طالما كانت عمل الأقوياء: فقد حظي الجميع – المواطنون، النبلاء، أصحاب الأملاك، و البطاركة – بالسلطة و المكانة. فقد كان من الضروري لفكرة الدولة، بجميع أشكالها، أن تتكون من جماعة من المتصرفين المستقلين في مواردهم الخاصة. و قد كان يتم تعميم حقوق هذه النخبة، على مر القرون، لتصبح الحقوق الحديثة للمواطنة العالمية، و لكنها بدأت باعتبارها المكانة التي تتمتع بها القلة القوية. و قد كان ذلك على وجه التحديد بسبب تألف الدولة من شخصيات مسيطرة بحيث لم تتمكن من التحول إلى الاستبداد. و لامتلاكهم مشاريع خاصة بهم، فلم يكن لدى الأفراد الأقوياء من هذا النوع أي استعداد مهما كان ليصبحوا أدوات لمشروع شخص آخر. و هذا هو المعنى المقصود الذي يتعارض فيه الاستبداد و السياسة، و قد كانت تتميز الدولة بحق الفرد في التصرف في ملكيته (و في بعض الأوقات ملكيتها) الخاصة.

و تنظر النزعة الأخلاقية السياسية إلى استقلالية المواطنين، على أي حال، ليس بوصفها ضمانا للحرية و لكن بوصفها عائقا أمام مشروع تهذيب العالم أخلاقيا. فالأفراد المستقلين الذين يتصرفون في ممتلكاتهم كما يشاءون يتم اتهامهم بالأنانية و يتم النظر إليهم على أنهم السبب في الفقر. و من المعتقد أن العالم العادل اجتماعيا يتطلب توزيع رشيد للسلع التي تصب بغزارة في المجتمع الحديث. و لكن تعد الدول التي تقتصر سلطتها دستوريا على الحكم بموجب القانون بمثابة أدوات غير كاملة للقيام بهذه المهمة الهائلة الخاصة بالتوزيع الرشيد، و أيضا بالضرورة الناتجة الخاصة بتصحيح الأوضاع التي ترسخ عليها الظلم. و يمكن لهذا الكيان الذي يسمى بـ "الدولة"، على أي حال، أن يصبح ملائم لهذه المهمة الهائلة إذا أُريد له أن يغير من طابعه. و يميل هذا الطابع في الواقع إلى التغير مع كل استخدام للسلطة المركزية للتصرف في الثروة التي يحققها الاقتصاد. و بالتالي تؤدي السياسة الحديثة إلى حدوث مأزق ملحوظ. فتهذيب الوضع الإنساني أخلاقيا لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكننا من جعل العالم منسجما مع بعض مفاهيم العدالة الاجتماعية. و لكن تبين أنه لا يمكننا تجاوز حالات عدم المساواة في الماضي إلا إذا قمنا حرفيا بإرساء شكل النظام الاجتماعي– الاستبداد – الذي وجدته الحضارة الغربية متعارضا بشكل سحيق مع عاداتها الحرة و المستقلة. فالوعد هو العدالة، و الثمن هو الحرية.

و مثل كل شيء آخر في الحياة، تتعلق السياسة بالخيارات الصعبة، و أفضل شيء يمكن أن نفعله مع الخيار الصعب هو تفاديه. و يساعد في ذلك الكلام الدلالي. و قد ظهر معنى جديد تماما لـ "السياسة" للقيام بهذا العمل، و ما لم نبقى على علم به فسوف نكون عاجزين عن فهم العالم الحديث بوضوح. و يكمن جوهر هذا المعنى الجديد في أنه يتم وضع "السياسة" لتغطية كل تفصيلة صغيرة في الحياة. و هو اتجاه دلالي يحدث دون وعي ذاتي تماما. و اسمحوا لي التوضيح عشوائيا. فالصور التي يلتقطها المصور الفوتوغرافي الذي قام بتكبير ندوب المعصم الناجمة عن محاولة انتحار يتم وصفها في الصحافة على أنها "توازنا دقيقا جدا بين الطائفي، الرسمي و السياسي". و يُذكر عن منتج المسلسل الاجتماعي التليفزيوني الذي قام بإدخال ضرب الأطفال، السحاق، الاختطاف، و غيرها من القضايا الاجتماعية في البرنامج أنه قال: " لقد كان قرارا واعيا مني أن أعيد السياسة مرة أخرى إلى البرنامج." و هنا تم فصل السياسة عن أماكنها المألوفة في المجالس التشريعية، الوزارات، و الحملات الانتخابية، فأصبحت تطوف الشوارع و تغزو أقصى أركان المطبخ و غرفة النوم. فقد أصبحت متطابقة مع القيم ككل.

فلنجعل التناقض دقيقا: لقد كانت السياسة في العالم المعاصر بشكل عام هي النشاط الخاص بالتعامل مع أعمال الجمعيات الأهلية، الدولة، التي وضعت الإطار الرسمي الذي يمكن للأفراد من خلاله القيام بالإنتاج و الاستهلاك، التواصل اجتماعيا مع بعضهم البعض، التعبد أو عدم التعبد، و التعبير عن أنفسهم بالفن. و قد تم بشكل صارم وضع حدود للسياسة، و الحد هو ما كان ضروريا لعمل هذه الحضارة المعقدة.

و بهذا المعنى الجديد للسياسة، على أي حال، لا توجد حدود: فحيثما يقطع الناس معاصمهم، أو يتعرض الأطفال للضرب، أو لا يتم قبول المثليات قبول تام، فلابد من اتخاذ إجراء سياسي، و ما يوجبه هذا الإجراء هو تغير المواقف من أجل أن يسود الانسجام في النهاية. و قد أصبحت السياسة، في صيغة شهيرة في العلوم السياسية، هي عملية "التخصيص السلطوي للقيم". و بعبارة أخرى، فهي عمل المجتمع الذي يخبرنا بما يجب أن نعجب به أو ندينه.

و سيكون من الصعب المبالغة في مدى و أهمية هذا التحول. كيف تم تحقيقه؟ و بواسطة أي سطوة؟ يتمثل الجواب العام في أن الحكم العام لم ينتهي فقط بانتقاد ما هو مستقل على أنه أناني، و لكنه ركز أيضا على معاناة الفقراء المعالين كاتهام أخلاقي لترتيباتنا الاجتماعية.

و منذ بداية العصر الحديث، قامت الدولة بالتنسيق من خلال "قانون الفقراء" بأن تصبح الأبرشيات مسئولة بنفسها عن المعوزين، و لكن باستثناء بعض الأحيان حيث يهددون بالفوضى، فلم يكن الفقراء حتى الآونة الأخيرة مهمين سياسيا. و خلال القرن التاسع عشر، على أي حال، بينما تم توسيع نطاق الحق في الاقتراع، أصبحت المصلحة العامة ذات أهمية بالنسبة للحكام كما كانت الحرب دائما. فقد كان الأعداء الأجانب، من جهة، و الفقراء من جهة أخرى، ذوي أهمية سياسية لأنهم شكلوا سببا لممارسة الصلاحيات الخداعة للحكومة و الإدارة. فقد أصبح الفقراء، في الواقع، في غاية الأهمية بحيث لا يمكن السماح لهم بالتلاشي، و تم وضع تعريفات جديدة تماما للفقر، فيما يتعلق بارتفاع مستويات متوسط الدخل، و ذلك ليس فقط للحفاظ على بقاء الفقراء و لكن في الواقع لزيادة أعدادهم. و في الوقت نفسه، بدأت فئات جديدة من الأعضاء الذين من المفترض أنهم ظُلموا في المجتمع المعاصر استخدام سطوة الفقر للاستفادة من الدول القائمة على إعادة التوزيع.

و هذه هي الطريقة التي قامت بها الدولة في القرن العشرين باكتشاف التبعية، و التي لم تشغل في السابق سوى مساحة صغيرة في مجال الأخلاق. فقد توسعت أحد الفضائل الأخلاقية، و هي الإحسان، بشكل مُسيّس، لتسيطر على السياسة. و قد كان هذا تطورا كبيرا لأسباب عديدة.

و يتمثل أحد هذه الأسباب في أن التبعية تمثل مفهوم مثير للاهتمام بشكل خاص، حيث أنها تكشف اتجاه الفكر الديني. فيكمن جوهر المسيحية في أننا جميعا مخلوقات تتبع الله كليا. و قد اعتقد الملحدين في القرن التاسع عشر أن الله مجرد خيال مواسٍ. و لكن كان إصرارهم مماثل في أن الإنسان هو مخلوق تابع. و لم تكن التبعية هنا، على أي حال، لله بل كانت للمجتمع. و فيما يتعلق بالنظرية الماركسية، على سبيل المثال، يتفق البرجوازيون الأنانيون، حيث يعاني الناس من وهم أنهم ذاتيي الخلق، مع أولئك المعتنقين للدين المسيحي و الذين يعانون من خطيئة الكبرياء: فقد وضعوا أنفسهم، بدلا من الله (أو المجتمع) في مركز الكون. و فيما يتعلق بهذا الاتجاه الديني الجديد، فإن المصلحة الذاتية تعد خطيئة لأنها تعلن استقلالية الذات عن المجتمع. و يتمثل الوضع المثالي في أنه ينبغي علينا جميعا المساهمة في المجتمع بشكل خال من الأنانية، و أن نتلقى منه فقط الصحة، التعليم، و غيرها من الخدمات التي يقدمها المجتمع بنفس القدر للجميع.

ترتبط السياسة، إذن، ارتباطا وثيقا بإنسانيتنا بحيث يؤثر تحول الدولة في الدين، الثقافة، الأخلاق، و غيرها الكثير. و هذا ما ينطبق أيضا عندما يحدث التحول تدريجيا بحيث نعجز عن ملاحظته. و تظل التغيرات هنا خفية، كما هو الحال دائما، وراء التقوى الأخلاقية الحالية للمجتمع.

و لكننا قد نقوم بتحليل بعض جوانب النزعة الأخلاقية السياسية عن طريق التمييز بين جوهر و أسلوب السياسة. و يتمثل جوهر النزعة الأخلاقية السياسية في المواقف الأخلاقية التفصيلية التي تغرسها: أي أن التخفيف من المعاناة يتطلب إدارتنا من قبل الخبراء الذين يحتاجون منا موقفا أكثر نكرانا للذات تجاه الحياة.

و يعد الأسلوب نظريا و ليس عمليا، مجردا و ليس ملموسا. فمنذ الثورة الفرنسية، عادة ما كان يتم مناقشة السياسة من حيث المذهب و الأيديولوجية و ليس من حيث ما تتطلبه المشاكل المحلية من النظام القانوني. فحتى، كما هو الحال مع الغرب الديمقراطي الليبرالي، عندما لم تفسح السياسة الطريق تماما للأيديولوجية، فقد كانت خاضعة في كل مكان لقلق لا يهدأ بإجراءات ملموسة لتنفيذ مخططات ترمي إلى التحسين. و اعتقد "توم باين"، على سبيل المثال، أن حقوق الإنسان وضعت نظرية لتوجيه المشرعين في إقامة مجتمع أفضل، و لكنه لم يعتقد أنه كان لجيله الحق في ربط الأجيال التي ستخلفه. و في أيامنا الأكثر ثقة نظريا، يرى السياسيون أنفسهم كمشاركين في مهمة تأسيس مجتمع أكثر عدلا مرة و إلى الأبد. فبمجرد الانتهاء من إقامته، فلن يحتاج إلى تغيير.

و تتمثل ركائزه الأساسية بالضرورة في نفوس الأفراد. فهو يقوم على السلوك النابع من المواقف الصحيحة. و هنا نواجه أيضا سمة من سمات التحول السياسي الحديث الذي يمكن أن يتم إدراك طابعه على أفضل وجه في كاريكاتير الشمولية.

و سيذكر أن القادة الشموليين قد قاموا بالإطراء و التملق و التزلف إلى الجماهير، ينقلون إليهم إيحاءات كل التقدم المنتظر إحرازه، بينما في الواقع يتجاهلونهم، يقتلونهم، و يفرضون عليهم حمل الأيديولوجية الساكن. و تبدي الديمقراطيات الحديثة تطورا موازٍ. فيتم انتخاب الحكام من قبل المواطنين، و لكنهم يعاملون هؤلاء المواطنين كما لو كانوا أغبياء. و في الواقع، تكمن المفارقة في أن الناخب الذي يتم معاملته كغبي بلا تردد من قبل حكامه ينبغي أولا أن يمتلك السلطة لانتخاب هؤلاء الحكام. و هناك تناقض ملحوظ ناشئ بين نظرية الديمقراطية و ممارستها.

و لا لبس في الدليل على أن هذا هو الحال الآن. فتقوم الحكومة الفرنسية، على سبيل المثال، بشن حملة تخبر الشعب الفرنسي بأن يكونوا أكثر تهذيبا مع الأجانب. و لدى الحكومة الأمريكية وزير الصحة الذي يخبر الأمريكيين ما يجب أن يأكلوه أو يشربوه. و في جميع البلدان، تفرض الحكومات سياسة تعليمية على أساس أن الآباء، أو على الأقل الكثير من الآباء، ليس لديهم المهارة لمعرفة الأفضل لأطفالهم. و تقوم التشريعات في الكثير من البلدان بتغطية أمور مثل الفكاهات التي قد ينشرها الرعايا. و تستن الحكومة الألمانية قانونا لإجبار رعاياها على الإيمان بالمحرقة. و تقدم الحكومة البريطانية إرشادات مفيدة بشأن ممارسة الجنس الآمن.

و تعطينا هذه السمات الناشئة للحكومة الحديثة دليلا على أهمية الفقراء و المعالين. فهم يمثلون الذراع الذي تقوم بها الحكومات بتكديس السلطة على الجميع، المعالين و المستقلين على حد سواء. و يتمثل الافتراض العملي للنزعة الأخلاقية السياسية في أن الجميع تابعين و أغبياء على حد سواء، و هو أكثر الافتراضات أمانا لوضعه بما أن العالم المثالي لا يمكن أن يسمح للأخطاء بالتسلل. و تعد الأخلاق و الآداب دعائم ضعيفة في المجتمع المثالي لأن البشر في كثير من الأحيان يتصرفون بطرق غير أخلاقية و غير مهذبة. و لكنه ليس مجرد سلوكا، فقد أصبح جزءا من هذا الشكل الجديد للسياسة. فيجب أن يتم تغيير طابع الشعب، و خصوصا ذلك الطابع الخاص بالمجموعات التي عُرفت بظلمها. فيجب أن يتوقف الرجال عن أن يكونوا "مفتولي العضلات"، و أرباب العمل عن أن يكونوا أقل"جشعا"، و يجب أن يتخلى ذوي الميول الطبيعية في الجنس عن أي "تفضيل" لأفكارهم على الحب أو العائلة، كما يجب أن يصبح البيض أكثر مراعاة للسود، و هلم جرا. و وفقا للسلطات الطبية في جميع البلدان الغربية، يجب أن يصبح الجميع أقل سمنة، أقل ميلا للانتحار، و إدمان الكحول.

و يمكننا اختصار هذا بالقول أنه كلما أصبح أسلوب ما اصطلح على تسميته بالسياسة أكثر تفسيرا، كلما تم إعادة تفسير المشاكل السياسية بشكل أكبر كمشاكل إدارية.

فوضع القوانين الأقل ظلما و التي قد تعيش بموجبها المجموعات المختلفة و أحيانا المتصارعة بسلام جنبا إلى جنب يجري استبدالها بمعالجة و إدارة المواقف التي تتخذها المجموعات المختلفة تجاه بعضها البعض، على أمل أن ذلك سوف يحقق الانسجام في نهاية المطاف. و بعبارة أخرى، ففي هذا الشكل الجديد من المجتمع، يصبح البشر هم المادة التي يتعين تشكيلها وفقا لأحدث الأفكار الأخلاقية.

فدائما ما ينير صدى الماضي. و اعتاد الرومان على السؤال، لمصلحة من؟ من المستفيد؟ و في عالم قائم على المساواة، يصبح الجميع متساوون، ربما باستثناء المسئولون عن المساواة. و في المستقبل القريب بالتأكيد، سيكون هناك عمل لا نهائي و مُجدي لأولئك الذين يتمثل عملهم في توضيح قواعد لعبة الحياة بمزيد من التفاصيل، و الفصل في النزاع، و تعليم من لا يعلمون الأفكار التي يحتاجها المجتمع العادل. فستكون السياسة قد انتهت، و لكن سيصبح كل شيء سياسة.

و تُختتم هذه المقدمة، إذن، بمثال للنظرية السياسية، و هي حجة من المرجح أن تثير الخلاف، بل و ربما شيئا من الغضب. و إذا أدت إلى ذلك، فستكون حينئذ قد نجحت في توضيح جانب آخر من الشيء متعدد الجوانب الذي نعكف على دراسته.